الفصل الثاني

عولمة التجارة وقرارات المديرين

2 – 1 التجارة الدولية وعالمية التجارة

2 – 2 عالمية التجارة

2 – 3 الجات والإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

2 – 4 قيود التجارة الدولية

2 – 5 شريط فيديو الاقتصاد العالمي

2 – 6 شريط فيديو الاقتصاد العربي

2 – 7 التجارة العربية

2 – 8 خطوات تدويل التجارة

2 – 9 الديموجرافيا العالمية

2 – 10 حالات التصدير

2 – 11 مراجعة آليات الجات

2 – 12 نتائج جولة أوروجواي والجولات التالية

2 – 13 نماذج التعامل مع المنظومة الجديدة للتجارة العالمية

الفصل الثانى

آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية على قرارات المديرين

يتناول هذا الفصل ـ بعد استعراض العولمة وعالمية التجارة في الفصل الأول ـ تحليل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآلية تنفيذها المعروفة بمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على قرارات المديرين بالشركات العربية .

2 –1 التجارة الدولية وعالمية التجارة

تشمل التجارة الدولية مجالات التصدير والاستيراد المنظورة وغير المنظورة وتشمل حركة التجارة جميع أنواع التدفقات بين الدول وتشمل: السلع ـ الخدمات ـ الأموال ـ المعلومات ـ الأفراد ـ التكنولوجيا ـ الثقافة ـ القيم والسلوكيات والإعلام ـ الفن . ويتواكب إعلان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة بالجات في نهاية الأربعينيات إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي . وتم ذلك في نفس توقيت إعلان إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها وكذلك جامعة الدول العربية .

وشهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية في النصف الأول بين الأربعينيات والحرب الكورية في النصف الثاني انتشار ما يسمى بالشركات متعددة الجنسية (عابرة القارات) وأشكالها المختلفة . كما ظهر ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأوراق المالية بالبورصات .

ومن هنا بدأت الشركات متعددة الجنسية في البترول والبنوك والمقاولات والأدوية والصناعات في الانتشار في الدول العربية وغيرها (1974 – 2004) وبعدها بدأت أيضًا الشركات متعددة الجنسية في الخدمات كالبنوك والتأمين والاستشارات الإدارية ولقد أدت الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحويل التجارة الدولية إلى تجارة عالمية حيث السوق العالمي أصبح الهدف الاستراتيجي للشركات العالمية .

2 – 2 عالمية التجارة

1 – وجدت التجارة الدولية منذ بداية الكون بين الدول والقبائل والمناطق الجغرافية والقارات .

2 – فتح العرب الأسواق من الشام إلى مصر وأفريقيا وأوروبا والهند والصين وغيرها .

3 – ولم يعوق التجارة العربية إلا الحروب والصراعات والاستعمار .

4 – وأدت الحروب التجارية إلى الغزو وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، مثل تقسيم الاستعمار البريطاني للشرق إلى .. الشرق الأقصى ، الشرق الأوسط ، الشرق الأدنى .

5 – وقسم الاقتصاديون المذاهب الاقتصادية إلى "الطبيعيون والتجاريون" تأكيدًا لأهمية التجارة التي تطورت بمعدل أسرع من تطور الإنتاج في بعض مناطق العالم .

6 – وترجع قوة الدفع في التجارة الدولية إلى :

(أ) خلق القيمة لكل من المنتجين والمستهلكين .

(ب) خلق الطلب على المنتجات القابلة للتصدير وبالتالي رفع الأسعار وأحجام التجارة .

(جـ) زيادة العرض من السلع القابلة للاستيراد ومن ثم تخفيض الأسعار وزيادة المعروض من السلع للمستهلك .

7 – وتزيد التجارة الدولية من كفاءة تخصيص عوامل الإنتاج وتخفيض تكلفته من خلال اقتصاديات الأحجام المناسبة وتخفيض تكلفة مستلزمات الإنتاج .

8 – تؤدي التجارة الدولية إلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي مما يؤدي إلى :

(أ) تغيير الأسعار والطلب في أسواق التصدير .

(ب) وكذلك تغييرات في الأسعار والعرض في أسواق الاستيراد .

(جـ) تغيرات في أسعار الصرف .

(د) تغير في هامش الربح وفي معدل نمو الناتج القومي الإجمالي .

(هـ) وقد تؤدي أيضًا إلى زيادة المخاطر وتخفيض معدلات الاستقرار في الدولة .

(و) وأخيرًا قد لا تستطيع الدولة التنافس مع السلع الأجنبية الرخيصة ذات الجودة العالية .

9 – تتعرض كل شركة للتجارة الدولية ـ كمصدر أو مستورد . وذلك كمنافس للواردات ، كمؤسسة مالية مشاركة في تمويل التجارة ، تتعامل مع العملات الأجنبية وأسواقها ، وتدير الديون الدولية .

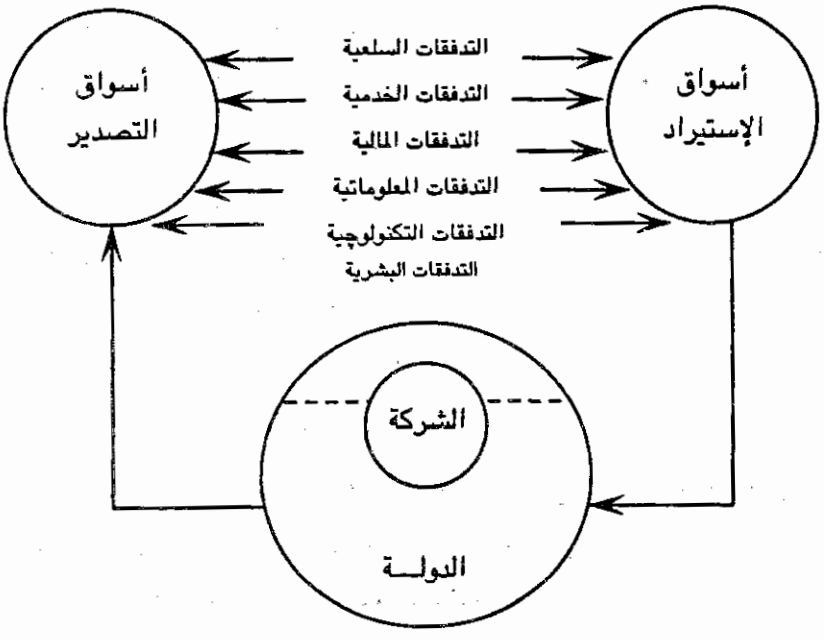

10 – وصلت قيمة التجارة الدولية في العالم في عام 1990 حوالي 3.5 تريليون دولار بالمقارنة لما وصلت إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي تقدر بحوالي 200 بليون دولار فقط بتراكم رأسمالي وصل إلى 1.7 تريليون دولار في نفس السنة* .

1 – يؤدي نشاط التجارة الدولية عادة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤدي إلى تغيير في أنماط التجارة العالمية .

2 – ويؤدي نشاط التجارة الدولي إلى تدفقات مالية دولية . وبالتالي تتأثر التجارة الدولية بمدى توفر العملات الأجنبية وتحركها من دولة لأخرى .

3 – يؤدي تحويل التكنولوجيا في التجارة الدولية إلى اتساع تجارة السلع الرأسمالية

* ووصلت قيمة التجارة الدولية عام 2003 إلى 9.2 تريليون دولار أي بزيادة حوالي 3 أضعاف.

(تصدير الآلات والمعدات) . وتؤدي التكنولوجيا المحولة إلى تجارة المواد الخام والسلع النصف مصنعة . ونوضح فيما يلي دور الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) في تنشيط التجارة الدولية :

شكل يوضح التفاوت بين التجارة الدولية والتمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر

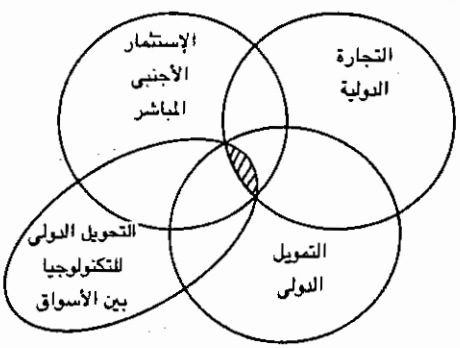

2 – 3 الجات والإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

توفر حلقة تفاوض حول الرسوم الجمركية والقضاء على القيود الجمركية والتمييز في المعاملات التجارية بين الحكومات الأعضاء .

مبادئ الجات :

1 – الحوار المتبادل والتفاوض التجاري بين الدول الأعضاء لحل مشكلات التجارة .

2 – توفر الاتفاقية فرص التفاوض والاتفاق القانوني بين الدول الأعضاء .

3 – تحمي الجات الدول الأعضاء صناعاتها المحلية عن طريق الرسوم الجمركية إذا كانت ضرورية ويتم السماح باستخدامها ـ يجب إلغاء القيود الأخرى مثل الحصص الممانعة والمنظمة للاستيراد .

4 – يجب مزاولة التجارة بين الدول الأعضاء دون تمييز في المعاملة .

مفاوضات الجات :

وعقدت إحدى عشر مفاوضات لاتفاقية الجات حتى الآن . وهي :

1 – مفاوضات جنيف 1947 .
2 – مفاوضات أنيسي 1949 .
3 – مفاوضات توركواي 1950 – 1951 .
4 – مفاوضات جنيف 1955 – 1956 .
5 – مفاوضات جنيف (جولة ديلون) 1959 – 1962 .
6 – مفاوضات جنيف (جولة كنيدي) 1963 – 1967 .
7 – مفاوضات جنيف (جولة طوكيو) 1973 – 1979 .
8 – مفاوضات أورجواي 1986 – 1994 .
9 – مفاوضات المغرب العربي 1995 .
10 – مفاوضات الدوحة 2001 .
11 – مفاوضات روما 2003 .

2 – 4 قيود التجارة الدولية

ويوجد نوعان من القيود على حركة وحرية التجارية الدولية : القيود الجمركية والقيود الكمية غير الجمركية . وتهدف القيود الجمركية إلى مراجعة الاستيراد والتصدير والتوجيه بفرض تحديد الرسوم الحمائية والرسوم على الواردات . وقد توضع تلك القيود لفترات محددة بالإضافة إلى فرض قيود ورسوم خاصة ثابتة أو متغيرة .

ولا يعني منع قيود على التجارة أنها أصبحت حرة 100٪ فالإغراق لا زال ظاهرة متكررة في الدول الصناعية وفي الدول النامية على حد سواء . مثال ذلك إغراق الصلب الأوروبي لأسواق أمريكا ، وإغراق الموز الأمريكي لأسواق أوروبا . كما بدأت تظهر مشاكل الإغراق بين الأسواق العربية لبعض السلم مؤخرًا

ومن القيود الفعالة على صعوبة دخول الصادرات العربية للأسواق الخارجية ما يلي :

(أ) فرض قيود الأيزو في حين لا تطبق الشركات الخارجية تلك القيود .

(ب) فرض قيود على دخول صادرات الشركات العربية للأسواق الخارجية إذا كانت تلك الشركات ملوثة للبيئة .

(جـ) فرض قيود على الشركات العربية المصدرة إلى الخارج إلى قامت بتشغيل الصبية .

(د) عدم تدفق التكنولوجيا المتقدمة من الخارج للدول العربية وفرض ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية وخاصة في صناعة البرمجيات والأدوية .

وفيما يلي طرح تقسيم للقيود الجمركية على التجارة الدولية :

قيود التجارة الدولية

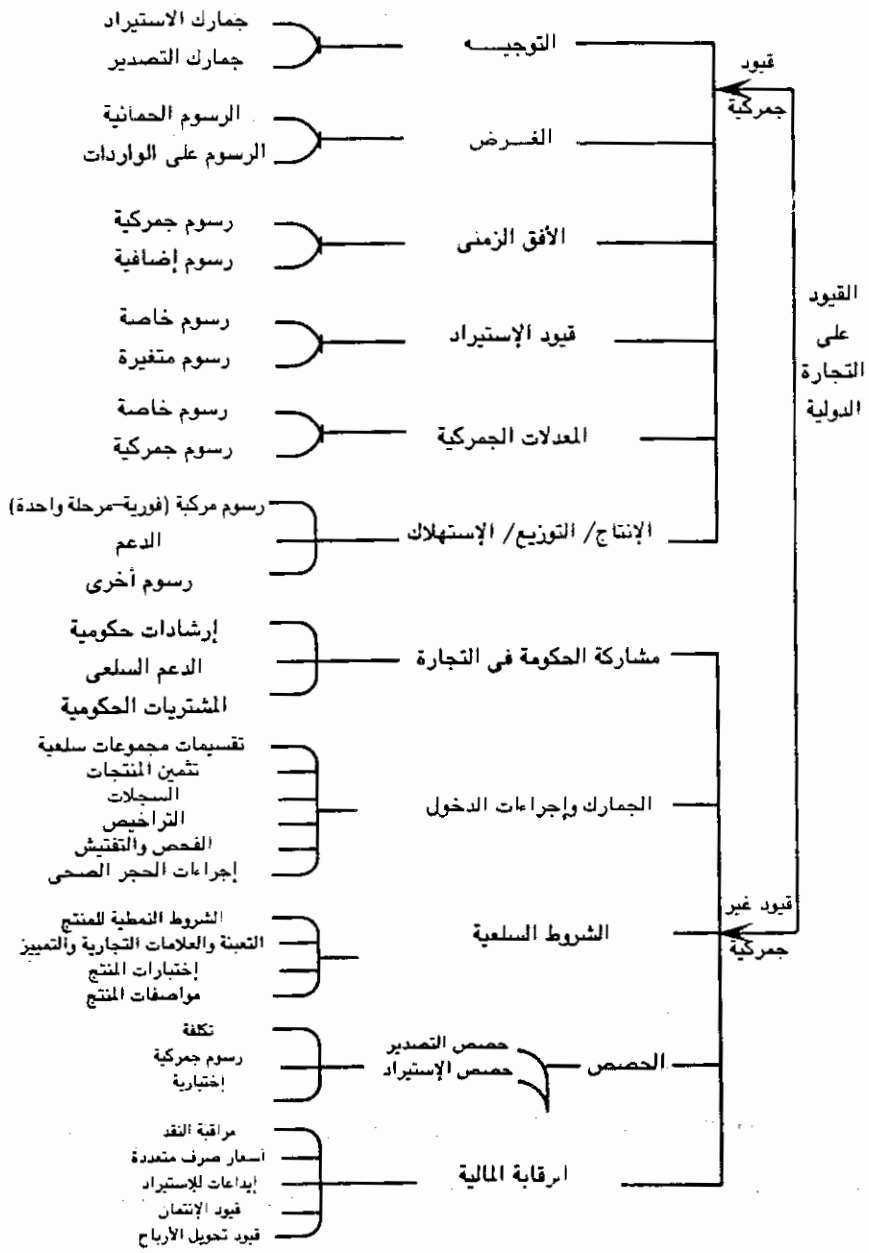

حماية الصناعات العربية :

1 – الاحتفاظ بالأموال داخل الاقتصاد المحلي .

2 – تخفيض البطالة .

3 – موازنة التكلفة والأسعار .

4 – الحفاظ على الأمن العربي .

5 – حماية الصناعات الجديدة والوليدة .

2 – 5 شريط فيديو الاقتصاد العالمي

1 ـ ارتفاع مستويات البطالة .

2 – انخفاض ثقة المستهلكين والمشترين والمستوردين .

3 – ارتفاع معدلات التضخم في الدول ذات الدخل المرتفع عدا ألمانيا وكندا وإيطاليا .

4 – إعطاء معاملات تفضيلية للدول الأعضاء في التكتلات ... (اتفاقية ماستريخت ـ المادة (15) من اتفاقية روما ، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ـ النافتا) .

5 – زيادة معدل نمو التجارة العالمية منذ عام 1992 .

6 – زيادة معدل نمو التجارة البينية للتكتلات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول جنوب شرق آسيا .

7 – انخفاض معدلات النمو في أفريقيا بسبب تدهور شروط التجارة العالمية .

8 – تمركز الاستثمارات الدولية (75٪) في الدول ذات الدخل المرتفع وخاصة أمريكا.

9 – تمركز الشركات متعددة الجنسية في الدول الصناعية ، والنسبة الغالبة من فروعها أيضًا في الدول الصناعية الأخرى كاليابان وأوروبا الغربية .

10 – تزايد وتراكم القروض الدولية على الدول الأقل نموًا والدول النامية .

11 – الاتجاه نحو تدويل تجارة الخدمات بأنواعها المختلفة (البنوك والتأمين والطيران ... إلخ) .

12- التوسع نحو عالمية التجارة .

13 - اتجاه المهن الإدارية والمالية والمحاسبية للعالمية .

14 - تزايد الحروب التجارية بالأساليب المشروعة وغير المشروعة (العراق) .

15 - تزايد تدخل المؤسسات الدولية في توجيه اقتصاديات الدول النامية والدول الآخذة في النمو .

16 - تقلص دور قطاع الأعمال العام وتوسيع نطاق قطاع الأعمال الخاص .

معدلات نمو التجارة العالمية (1975 - 2001)

السنوات	حجم التجارة العالمية	نسب النمو في حجم التجارة في الدول الصناعية		نسب النمو في حجم التجارة في الدول النامية	
		الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
متوسط 1975-1984	3.6	4.1	3.9	0.7	4.9
1985	3.4	4.1	4.8	0.5	0.7-
1986	4.00	2.7	8.1	7.8	2.9-
1987	6.0	4.1	6.8	11.8	6.6
1988	9.1	8.2	8.3	13.6	12.5
1989	7.00	6.6	7.4	6.2	8.7
1990	4.4	5.7	4.6	6.00	7.3
1991	2.3	2.9	2.4	7.6	9.1
متوسط (85-1990)	5.7	5.2	6.7	7.7	3.5
1922	4.2	3.2	4.00	8.5	10.5
1993	5.2	3.5	3.9	9.7	8.6
(تقديري) 1994	5.6	3.8	4.7	8.8	8.3
2001	8.9	4.7	5.9	7.7	10.8

2 – 6 شريط فيديو الاقتصاد العربي (1989 - 2002)

1 – تزايد المديونية الدولية لبعض الدول العربية .

2 – الاتجاه نحو التخصيصية في الدول العربية (خصخصة الشركات بالبيع للأجانب) .

3 – الأخذ بآليات السوق والإصلاحات الاقتصادية تنفيذا لقرارات البنك الدولي .

4 – المعاناة من التضخم والركود الاقتصادي والكساد الاقتصادي في الدول العربية .

5 – تزايد معدلات البطالة في الدول المصدر للعمالة وبعض دول الخليج العربي .

6 – تشجيع الاستثمارات الدولية في الدول العربية .

7 – تزايد الفجوة الغذائية بين الطلب والإنتاج المحلي في الدول العربية .

8 – تزايد دور الشركات متعددة الجنسية وفروعها في الاقتصادات العربية .

9 – الآثار السلبية لحرب الخليج على الاقتصادات العربية ـ وحرب أفغانستان وحرب فلسطين وحرب غزو العراق .

10 – تقلص الصادرات لأوروبا الشرقية وروسيا .

11 – إغراق الأسواق العربية بالواردات الأجنبية .

12 – تزايد العجز في الموازين التجارية للدول العربية غير النفطية وأخيرًا بعض الدول النفطية .

13 – تزايد العجز في الموازنات العامة لبعض الدول العربية .

14 – معاناة اقتصاديات بعض الدول بسبب الحظر الاقتصادي (ليبيا ـ العراق ـ الصومال ـ السودان) .

15 – انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية لدول العالم .

16 – ارتفاع أسعار الصرف للدولار وانخفاض قيمة العملات المحلية .

17 – تزايد الفساد التجاري والاقتصادي والمالي وتهريب الأموال إلى الخارج .

18 – الحاجة إلى إعادة هندسة البورصات وأسواق المال العربية .

مؤشرات الاقتصاد العربي عام 1992، عام 2003

	عام 1992	عام 2003
1 – المساحة الكلية بالمليار هكتار	1.4	1.4 ناقص العراق
نسبة المساحة إلى مساحة العالم	٪10.2	٪10.2
2 – السكان في الوطن العربي بالمليون نسمة	243	265
نسمة السكان العرب إلى سكان العالم	٪5	٪5.2
3 – حجم القوى العاملة العربية بالمليون	66	٪71
4 – قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	467.2 بالأسعار الجارية	420
5 – القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي ٪21.8	٪21.8	٪19
ـ القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	٪10.1	٪9
6 – قيمة الصادرات السلعية بالمليار دولار	134.5	120
٪ الصادرات العربية للصادرات العالمية	٪3.6	3.2
7 – قيمة الواردات السلعية بالمليار دولار	131.00	152
٪ الواردات العربية للواردات العالمية	٪3.4	4.2
8 – إجمالي الصادرات البينية بالمليار دولار	9.9	8.1
٪ التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية	٪7.3	6.4

قبل الانفتاح التجاري العالمي

	الدول العربية	
	انغلاق	انفتاح
انغلاق بقية دول العالم	الفرص التجارية المجهولة	محاولات فتح أسواق جديدة (مثال : الأسواق الأفريقية ... الأسواق الأمريكية اللاتينية ... وغيرها
انفتاح	الفرص التجارية المفقودة	فرص التجارة العربية الحالية

واقع الانفتاح التجاري العالمي العربي

التجارة الإلكترونية ونقاط التجارة والإنترنت إلى زيادة حجم التجارة الدولية حيث تؤدي :

	الدول العربية	
	انغلاق	انفتاح
انغلاق بقية دول العالم	الفرص التجارية المجهولة	محاولات فتح أسواق جديدة
انفتاح	الفرص التجارية المفقودة	فرص التجارة العربية الحالية

وفيما يلي نقترح صيغ التجارة الدولية البديلة :

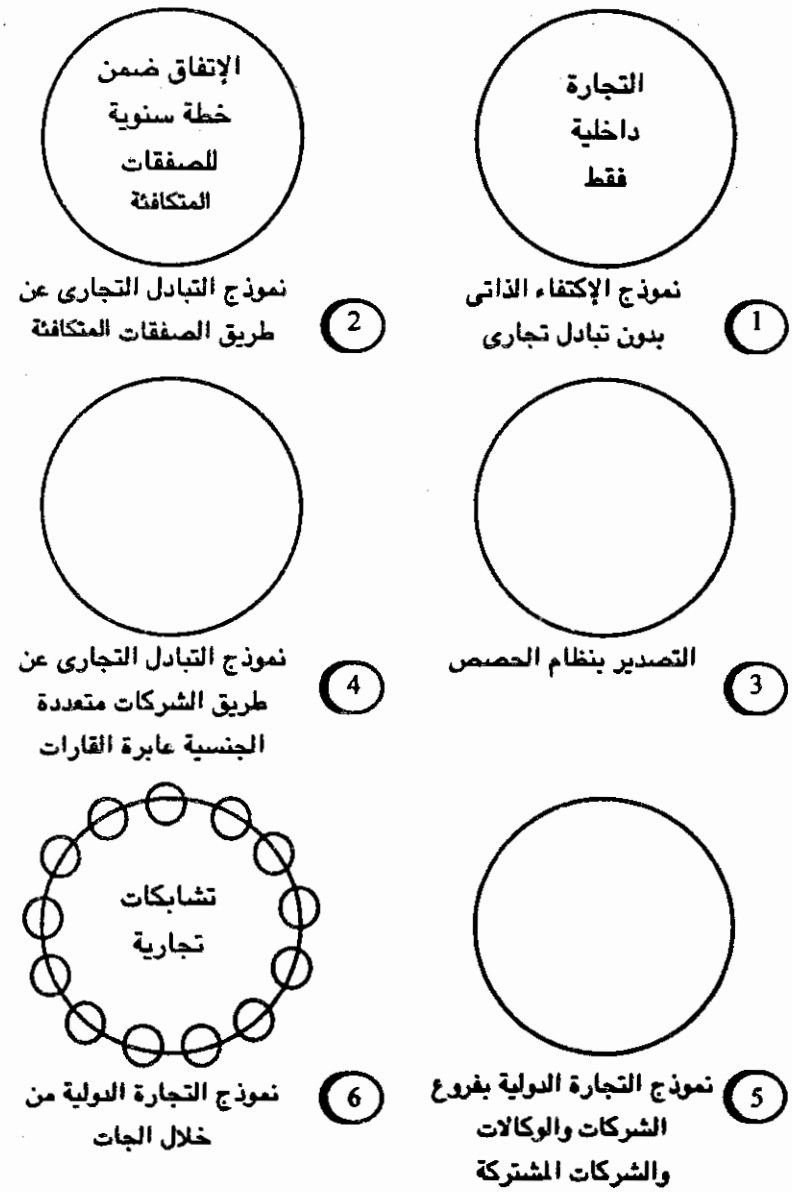

الزراعة والصيد التجاري في الدول العربية (1989 - 2004)

1 – يواجه الوطن العربي عجزًا في كافة المجموعات الغذائية فيما عدا الفواكه (يقدر بحوالي 25 مليار دولار عام 2003) .

2 – لا تتعدى قيمة الصادرات الزراعية العربية قيمة وارداتـها الزراعيـة فـي بعـض الدول العربية (وتوجد أزمة في الحبوب كالقمح في الوطن العربي) .

3 – يتم استغلال $\frac{1}{4}$ الأراضي الزراعية القابلة للاستزراع فقط .

4 – يتم هدر نسبة كبيرة من المياه في الزراعة بسبب استخدام وسائل الري التقليدية .

5 – يعمل بالصيد البحري التجاري العربي 12٪ فقط من العاملين فـي هـذا النشـاط الاقتصادي ، كما أنهم يستخدمون وسائل الصيد التقليدية .

ويتطلب ذلك

1 – التوسع في الرقعة الزراعية .
2 – تحسين الإنتاجية الزراعية .
3 – تجميع الحيازات الزراعية .
4 – التغلب على الفاقد في الموارد المائية .
5 – ضرورة اختيار وتطبيق التكنولوجيا المناسبة للزراعة .
6 – تطوير آليات التسويق الزراعي .
7 – تجديد طاقات النقل والتخزين .
8 – التوسع في الانتشار الزراعي الأفقي والرأسي .
9 – دعم مستلزمات الإنتاج والائتمان الزراعي .
10 – تحرير اقتصاديات الزراعة العربية .

تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الزراعية في السوق العالمي (1985=100)*

السنوات	السلع الغذائية	المواد الخام الزراعية الأخرى
1986	88	102
1987	89	137
1988	115	139
1989	119	145
1990	108	139
1991	107	135
1992	109	139
* متوسط معدل التغير السنوي (89 – 1992)	-2.8	-1.4

* ويزداد متوسط معدل التغير السنوي (1998-2002) إلى 4.9- 3.2- بالمقارنة مع المتوسط بالجدول.

اتجاه أسعار السلع الزراعية في أسواق العالم إلى الارتفاع .

هل سوف تزيد تلك الأسعار في ظل تحرير التجارة الدولية واتفاقية الجات .؟

تطور كميات الإنتاج النباتي والحيواني العربي (1980 - 1992)

متوسط الإنتاج / أصناف الإنتاج النباتي والحيواني	متوسط الإنتاج بالألف طن		٪ معدل التغير
	1985 – 1980	1992 – 1986	
القمح	9795	15990	4.2
الارز	2540	2967	1.3
المحاصيل السكرية	18000	21560	1.5
البذور الزيتية	2516	2690	0.6
الخضراوات	16710	21190	2.0
اللحوم	2055	3595	1.4
غيرها	12670	16210	2.0
مجموعة الحبوب	26750	35850	2.4

لا زال الإنتاج النباتي والحيواني العربي محدودًا ولا يفي بالاحتياجات المحلية ، وسوف يستمر استيراد الغذاء في السنوات القادمة ، وفي ظل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء سوف تتضاعف فاتورة الغذاء للإنسان العربي مع تحرير التجارة بآليات الجات في جولة أورجواي .

تطور كميات الإنتاج النباتي والحيواني العربي (1980 - 1992)

السنوات	العالم		الدول العربية		
	الصادرات	الصادرات	الصادرات	الواردات	العجز
1980	305340	333449	3814	21522	18808
1985	276392	307891	3234	23395	20161
1990	362308	392317	3831	21315	17484
1991	364595	392834	4925	19414	14509
معدل النمو (80 – 1990)	1.7	1.6	2.4	0.1–	

بعض ملامح الصناعة العربية :

1 – لم تحقق الدول العربية حتى الآن الاكتفاء الذاتي من المنتجات الصناعية .

2 – يحتاج الوطن العربي حالي 16 مليون طن سنويًا من الحديد الصلب في حين يصل الإنتاج العربي منه إلى 10 مليون طن فقط سنويًا .

3 – لم تحقق الدول العربية اكتفاءًا ذاتيًا من الأقمشة والملابس الجاهزة .

4 – ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الصناعية العربية للواردات الصناعية العربية إلى الثلث فقط .

5 – تعاني الدول العربية من صعوبة إحلال المنتجات الصناعية العربية محل الواردات الصناعية العربية .

6 – تسعى الدول العربية إلى خصخصة صناعات قطاع الأعمال العام (مصر ـ المغرب ـ تونس ـ الجزائر ـ الأردن) وتتجه الكويت والبحرين وسلطنة عُمان والسعودية إلى الخصخصة الآن وبمعدل سريع .

7 – لا زال الإنتاج الصناعي في بقية الدول العربية في مرحلة النضج والإدخال للسوق المحلي .

8 – تعتبر أحجام وحدات الإنتاج الصناعي العربي صغيرة نسبيًا مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة ومن ثم الأسعار مما يضعف المركز التنافسي .

9 – لا تمتلك الدول العربية قاعدة عربية للعلوم والتكنولوجيا .

10 – يعتبر الاستثمار في البحوث والتطوير والتعبئة والتغليف محدودًا جدًا في الصناعات العربية والخدمات العربية .

11 – لا توجد أسماء تجارية أو علامات تجارية وفنية عربية ذات توزيع دولي .

12 – يحتاج المجتمع العربي إلى ثورة صناعية ضخمة .

13 – تحتاج الصناعات العربية إلى تنسيق وتكامل ... كما تحتاج إلى التخصص وفق المزايا النسبية والإنتاج النمطي الكبير الحجم .

14 – من الضروري الاهتمام بالصناعات صغيرة الحجم ، والحرف ، والتعاون الإنتاجي ، والتلمذة الصناعية ، والصناعات البيئية .

2 – 7 التجارة العربية (1989 - 2003)

1 – يقل نصيب الدول العربية من التجارة الدولية بسبب ظهور نظام تجاري عالمي جديد (تقوده التكتلات الإقليمية الكبرى والتي تقتسم مكاسب التجارة فيما بينها) .

2 – تتسم الهياكل السلعية للواردات العربية بالثبات النسبي .

3 – تصل الأهمية النسبية للسلع المصنعة بين الصادرات العربية إلى 8٪ عام 1985 وتطورت إلى 15٪ عام 1991. ومن أهم تلك السلع المنتجات الكيماوية والمنسوجات والملابس الجاهزة .

4 – تتجه التجارة العربية إلى تخفيف القيود على الواردات .

5 – تتجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى توحيد التعريفة الجمركية .

6 – استخدام أسلوب الصفقات المتكافئة في المبادلات التجارية العربية ـ العربية .

7 – تأثرت التجارة العربية بظروف التحول الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية وروسيا. حيث كانت بعض الدول العربية تصدر بنسبة كبيرة لدول أوروبا الشرقية .

8 – تحاول الدول العربية بناء شبكة للمعلومات التجارية ونقاط التجارة .

9 – تتجه الدول العربية نحو تشجيع تمويل التجارة العربية .

10 – توجد 6 دول عربية أعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) هي : "موريتانيا ـ المغرب ـ تونس ـ مصر ـ الكويت ـ البحرين" وتقدمت كل من السعودية والأردن وقطر والمغرب وسوريا للعضوية مؤخرًا .

وأطرح فيما يلي استبيان لقياس قدرات الدول العربية على تحسين هياكل وأطر التجارة الخارجية . ويمكن أن تضع الدولة درجات على المقياس التالي لتقدير فرص إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية مع إعادة هندسة العمليات التجارية والإنتاجية :

مقياس مقومات التجارة العالمية العربية

أوزان الأهمية

المؤشر الآن في الدولة	5	4	3	2	1
1 – زيادة الإنتاج الصناعي .					
2 – زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني .					
3 – زيادة الإنتاج الزراعي ـ الصناعي .					
4 – امتلاك أسطول نقل جوي تجاري قوي .					
5 – امتلاك أسطول نقل بحري تجاري فعال .					
6 – توفر شبكة طرق واسعة .					
7 – امتلاك شبكة اتصالات تسويقية .					
8 – تطبيق مواصفات نمطية موحدة .					
9 – الجودة الشاملة بالشروط العالمية .					
10 – توفر قاعدة بيانات لفرص التجارة العربية واستخدام التجارة الإلكترونية .					
11 – بناء شبكة معلومات تجارية عربية .					
12 – إنشاء شبكة من بورصات السلع العربية .					
13 – تسهيل تمويل التجارة العربية .					
14 – التخصص وتقسيم العمل .					
15 – الإنتاج الكبير الحجم .					
16 – توفر قاعدة عربية للعلوم والتكنولوجيا .					
17 – ضرورة الاستثمار في البحوث والتطوير .					
18 – تشجيع الابتكار والتجديد .					
19 – الاهتمام بالصيد التجاري .					
20 – التنسيق الجمركي بين الدول العربية .					
المجموع					

قارن الدولة العربية [ ] بالمؤشر المخطط [ ]

هل توجد برامج لتحسين المؤشر في المستقبل [نعم] [لا]

مكعب التجارة العربية

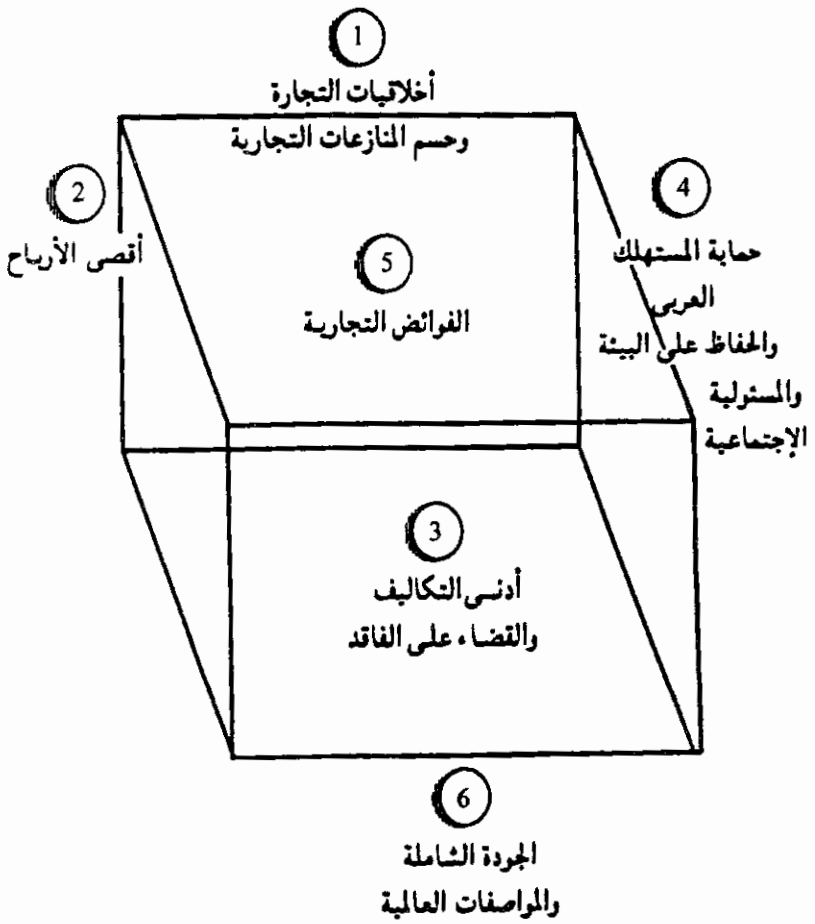

استبيان آثار قرارات جولة أورجواي للجات على التجارة العربية :

الآثار المتوقعة / قواعد التجارية العالمية	(الأسواق العالمية) التصدير		(الأسواق العربية) الاستيراد	
	+	-	+	-
1 - قاعدة حرية الوصول للأسواق العالمية .				
2 - قاعدة إلغاء الدعم السلعي .				
3 - قاعدة إلغاء دعم المنتجين .				
4 - قاعدة الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية .				
5 - الفحص الفني قبل الشحن .				
6 - الإفصاح التجاري والشفافية .				
7 - تحرير تجارة المنتجات الثقافية .				
8 - تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية .				
9 - تحرير تجارة النقل والمواصلات والاتصالات .				
10 - تحرير تجارة المهن .				
11 - تحرير تجارة المشتريات الحكومية .				
12 - تحرير تجارة الحاصلات الزراعية .				
13 - تحرير تجارة البتروكيماويات .				
14 - تحرير تجارة السلع الصناعية .				
المجموع				

2 - 7 - 1 آليات التجارة العالمية :

1 - منظمة التجارة العالمية .
2 - حسم المنازعات التجارية .
3 - التعويضات (في حالة خسائر التجارة)
4 - تجنب الإغراق
5 - المواصفات العالمية .
6 - المنافسة بالجودة
7 - السقوف الزمنية .
8 - تقديم قوائم السلع المطلوب تحريرها .
9 - إجراءات الانضمام لإتفاقية الجات .
10 - مساعدة الدول الأقل نموًا .

2 – 7 – ب الاتجاه نحو عالمية التجارة :

العناصر الأساسية في تطبيق استراتيجية عالمية التجارة :

1 – تحديد الأحجام الاقتصادية للنشاط ومكاسب العالمية .

2 – تطبيق سياسة تدوير المديرين على المواقع المختلفة لتعلم استراتيجية العالمية :

(أ) تعلم تعدد اللغات . (ب) تعلم تعدد الثقافات .

(جـ) تعلم آليات المنافسة الدولية .

3 – المساءلة الدولية عن النتائج .

4 – تقييم الأداء الإجمالي العالمي وليس أداء فرع ما .

2 – 7 – جـ التدويل :

خريطة النتائج المؤسسية للتدويل

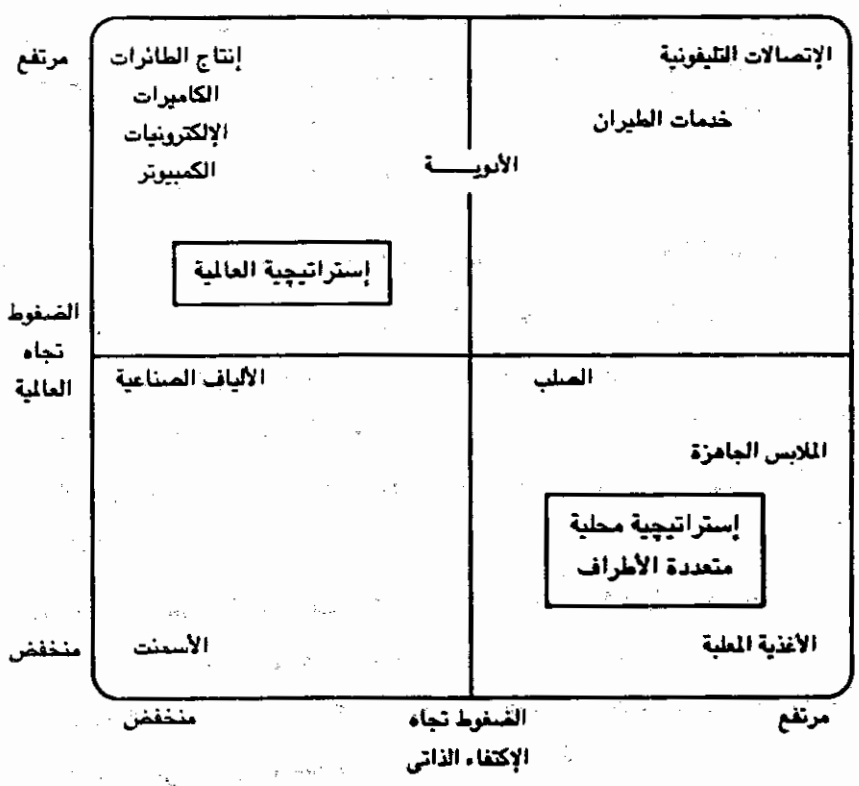

التجارة والشركات متعددة الجنسية :

1 – قد تأخذ التجارة الدولية صيغًا عديدة ، منها المنتج ـ المصدر أو مستورد أو وسطاء تجاريون آخرون .

2 – ولكن تقوم الشركات متعددة الجنسية بحوالي ثلث التجارة العالمي في مجال السلع الصناعية .

3 – تقوم الشركات الأمريكية متعددة الجنسية بحوالي 80٪ من حجم التجارة الدولية لأمريكا ، وتقوم هذه الشركات في كل من اليابان وإنجلترا بحوالي 40٪ من حجم الصادرات وحوالي 60٪ من حجم الواردات .

4 – وتلعب الشركة متعددة الجنسية أو (العابرة للقارات) بين مركزها الرئيسي وفروعها في العالم بغالبية الصفقات في التجارة الدولية .

عن طريق	الشركة الدولية وفروعها في الثمانينيات		
حجم التجارة الدولية	أمريكا	اليابان	إنجلترا
٪ الصادرات	٪40	٪30	٪29
٪ الواردات	٪50	٪18	٪50

2 – 7 – هـ ترتيبات التجارة الدولية والعوامل الداعية لعالمية التجارة :

إذا كان للسلعة أو الخدمة مزايا تنافسية في الأسواق الدولية بالمقارنة مع السلع المتنافسة بحيث يكون لها سعرٌ عاليًا يفوق تكاليف النقل والتأمين ففي هذه الحالة من الضروري اقتحام السوق الدولي ومراجعة العوامل المؤثرة في هذا القرار ومنها :

(أ) العوامل الطبيعية مثل تكلفة النقل والتأمين والتسويق الدولي في الأسواق الأجنبية .

(ب) العوامل الحكومية مثل القيود الجمركية وغير الجمركية وأسعار الصرف بأقل من القيمة الحقيقية ، والعوامل الحكومية لتشجيع التصدير مثل حوافز التصدير وتسهيلات تمويل التجارة الخارجية وعدم المعارض التجارية وخدمات التمثيل التجاري في الخارج وخدمات المعلومات التجارية .

ولقد انخفضت الأهمية النسبية للعوامل الطبيعية في التجارة الدولية بسبب الانخفاض الهائل في تكاليف النقل والاتصالات مما ساعد على التوسع في المنافسة العالمية . كما أدى التقارب بين الثقافات والقيم والسلوكيات وانتشار اللغة الإنجليزية في المعاملات الاقتصادية إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات والخدمات ، وبالتالي أصبحت القيود الجمركية والكمية هي المتغير الأساسي في حجم التجارة العالمية .

ترتيبات التجارة :

ومن أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير في التجارة الدولية هي آليات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة بالجات كما ذكرنا . واستطاعت هذه الاتفاقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الثمانينيات تخفيض الرسوم الجمركية لعديد من السلع . واستطاعت جولة طوكيو في منتصف السبعينيات أن تخفض القيود غير الجمركية . وفي دراسة للجات توصلت إلى تحديد حوالي 600 من القيود غير الجمركية في التجارة الدولية (مثل : نظام الحصص ـ قوانين العلامات التجاري لمحاربة الإغراق والمواصفات السلعية ـ إجراء التفتيش الجمركي ـ وإجراءات الشراء الحكومي ـ إجراءات الحجر الصحي ... وغيرها) ، وأمكن من خلال اقتراح بدائل مثل الفحص الأساسي في محطات الإنتاج إلغاء عديد من تلك القيود التي تعوق التجارة الدولية . وفي مناخ غير متوتر في جولة أورجواي تجاه تحرير التجارة ، استطاعت الدول المشاركة تقليل القيود غير الجمركية في التجارة الدولية مرة أخرى ، وناقشت :

1 – القيود الفنية أمام التجارة الدولية .

2 – تجارة الحاصلات الزراعية .

3 – تجارة الخدمات (البنوك ـ التأمين ـ الإعلانات ـ وسائل الإعلان – السياحة ـ حقوق الملكية الفكرية ـ حماية الاختراعات ـ العلامات التجارية ـ حقوق التأليف ـ الأسماء التجارية .

4 – القيود على التجارة في التكنولوجيا مثل إجراءات التراخيص ورسوم منح التراخيص .

5 – مقاييس الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة (والتي تربط بين حوافز الاستثمار والتصدير) والمعروفة بـ TRIMS .

ولقد سعت أمريكا لإنجاح جولة أورجواي للتغلب على العجز في ميزانها التجاري . وتساءلت الدول النامية عن فرص زيادة فوائضها التجارية إذا أتيحت لها فرص الوفاء بالتزاماتها من الديون الدولية ، فالفرص الوحيدة أمام الدول النامية لتحقيق تقدم في معدل النمو الاقتصادي هي عن طريق التوسع في الصادرات .

العوامل الداعية لعالمية التجارة :

1 – تخفيض الرسوم الجمركية .

2 – بناء التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية .

3 – توحيد أذواق المستهلكين بسبب انتشار الاتصالات الدولية .

4 – سهولة الإدارة العالمية بسبب تكنولوجيا الاتصالات .

5 – الاعتماد على الاستراتيجيات العالمية في فتح الأسواق وتوسيع نطاق التجارة الدولية .

عناصر الاستراتيجية العالمية :

1 – تطوير منتجات بمواصفات عالمية .

2 – إنتاجها بكميات كبيرة .

3 – بجودة عالية جدًا .

4 – بيعها في الأسواق العالمية بأسعار تنافسية .

محاذير الدول النامية من الجات في أورجواي :

1 – الخوف من أهداف الدول الصناعية في تحرير تجارة الخدمات والسلع الزراعية .

2 – حماية الدول الصناعية لحقوق الملكية الفكرية وفرص تحويل التكنولوجيا المتقدمة .

3 – سيطرة شركات الدول الصناعية على المؤسسات المالية والإعلانية الدولية .

4 – رفع أسعار الواردات من الغذاء ، وفقدان القاعدة المحلية من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي .

5 – ارتفاع أسعار السلع ذات الأسماء والعلامات التجارية والتي تعتمد على استيراد الاختراعات من الخارج .

6 – انخفاض فرص تحويل التكنولوجيا المناسبة وارتفاع أسعارها .

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول الصناعية الكبرى إلى زيادة التصدير للقضاء على العجز في الموازين التجارية عن طريق فتح الأسواق الأجنبية ـ تخشى الدول النامية صعوبة إعادة السيطرة على أسواقها بسبب إلغاء السياسة الحمائية وتطبيق سياسات الجات في تحرير التجارة .

2 – 8 خطوات تدويل التجارة وبيئة التجارة الدولية :

عملية تدويل التجارة The Internationalization of Trade :

1 – زيادة الوعي بتأثير الأنشطة الدولية على مستقبل التجارة .

2 – بناء جسور من العلاقات بين تجارة الدولة وبقية الدول .

3 – قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للصفقات الدولية على مستقبل الشركة (في الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر) .

4 – حساب المركز التنافسي الآن وفي المستقبل .

5 – تقدير دوافع التدويل ... النمو المستمر ـ تشبع السوق المحلي ـ توظيف العلوم والتكنولوجيات والاختراعات ونتائج الأبحاث والتطوير .

6 – هناك علاقة طردية يجب توظيفها في الشركات العربية وهي العلاقة بين التدويل وتحسين الأداء ، أي أنه يتم تحسين الأداء الاقتصادي بدخول الأسواق الدولية .

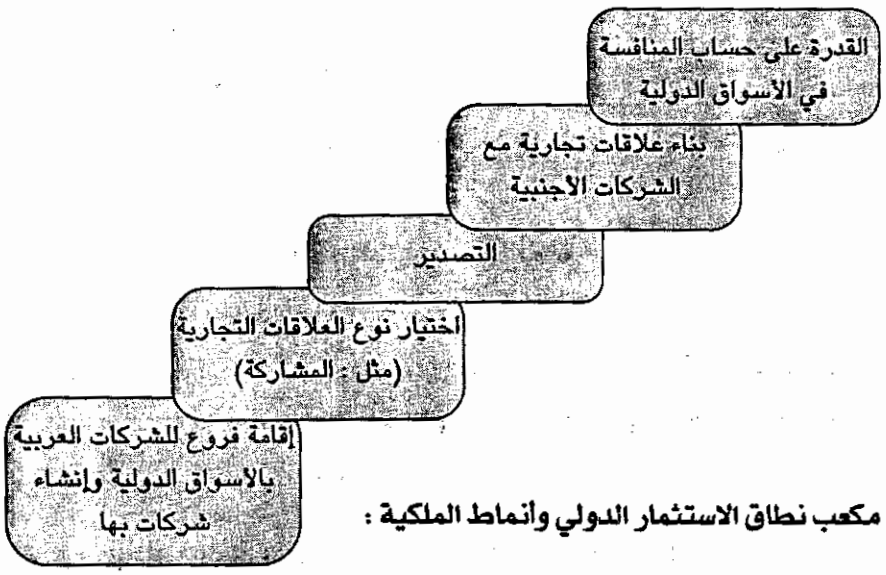

مكعب نطاق الاستثمار الدولي وأنماط الملكية :

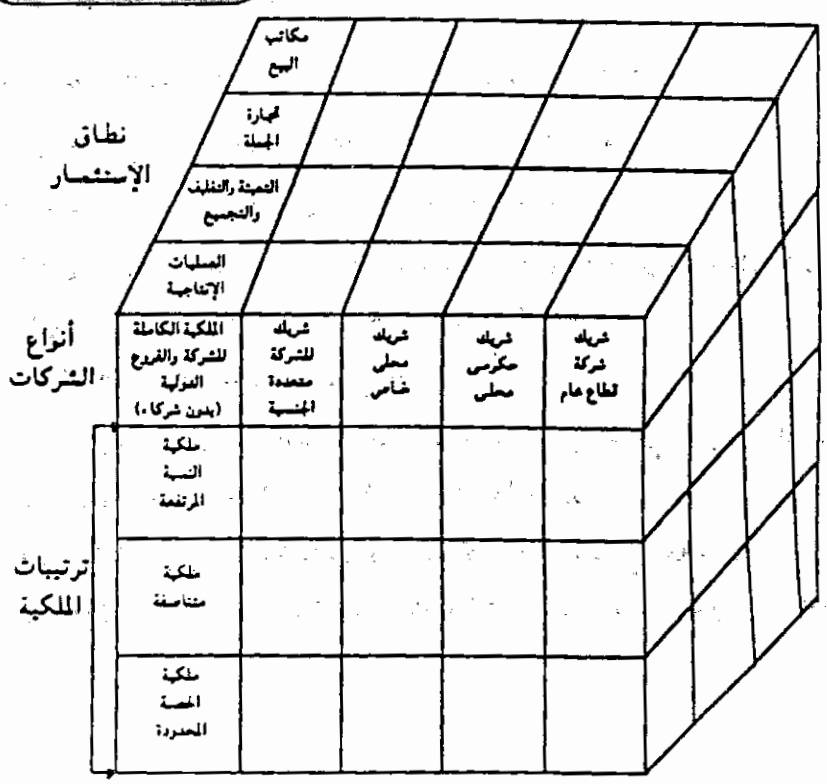

(أ) أثر المنافسة العالمية على القدرة التنافسية للشركات العربية .

(ب) اختيار أفضل مصادر للاستيراد .

(جـ) الحصول على تراخيص من الشركة الأجنبية .

(د) بناء علاقات تجارية مشتركة مع المستورد الأجنبي .

(هـ) إدارة الوحدات الدولية برؤى عالمية .

2 – 9 الديموجرافيا العالمية

1 ـ تركيب السكان في الأسواق الأجنبية .

2 – الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة .

3 – معدل النمو الاقتصادي في الدولة المستوردة .

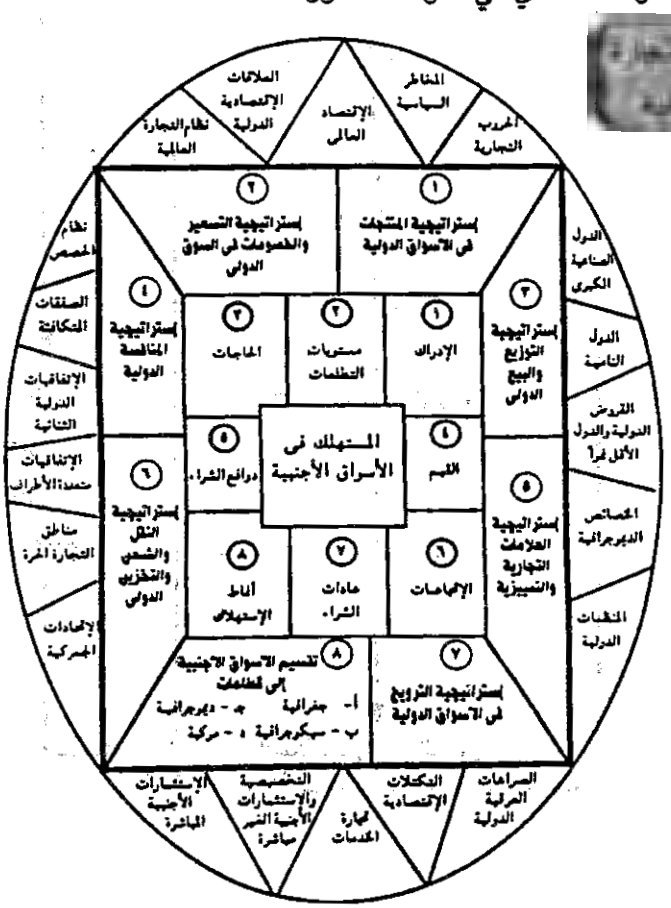

2 – 10 حلقات التصدير في التسويق الدولي :

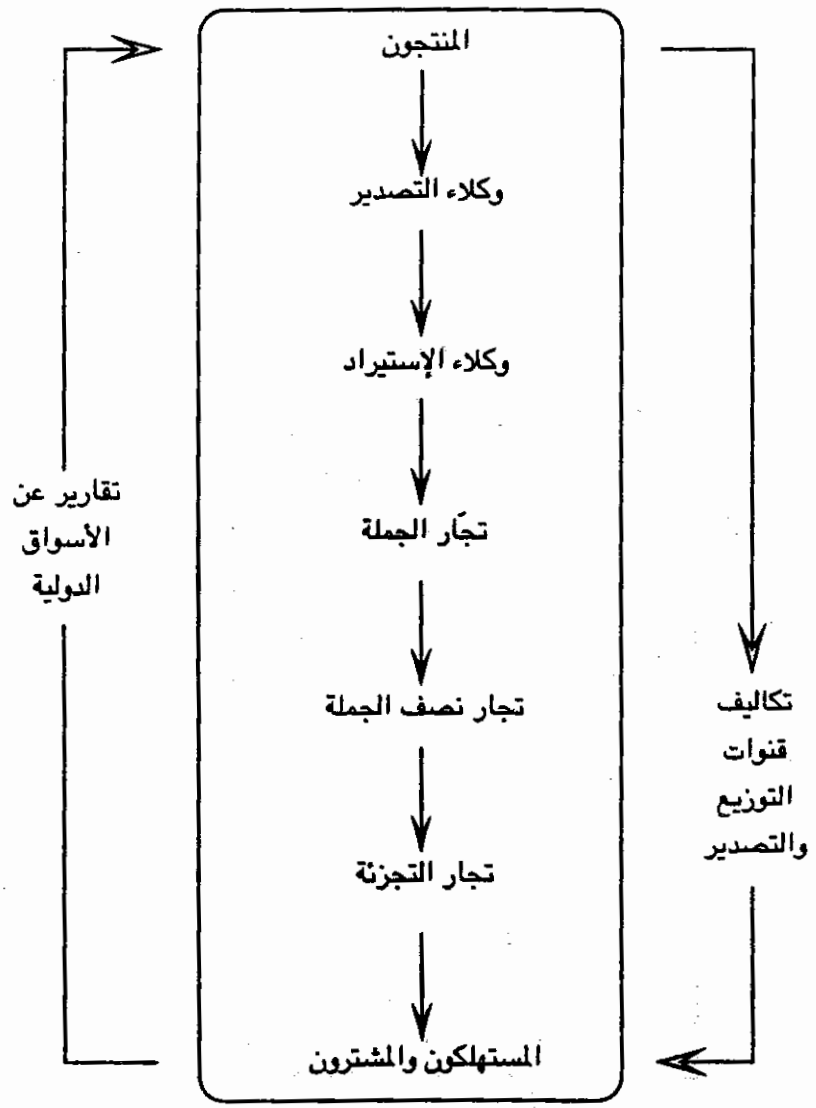

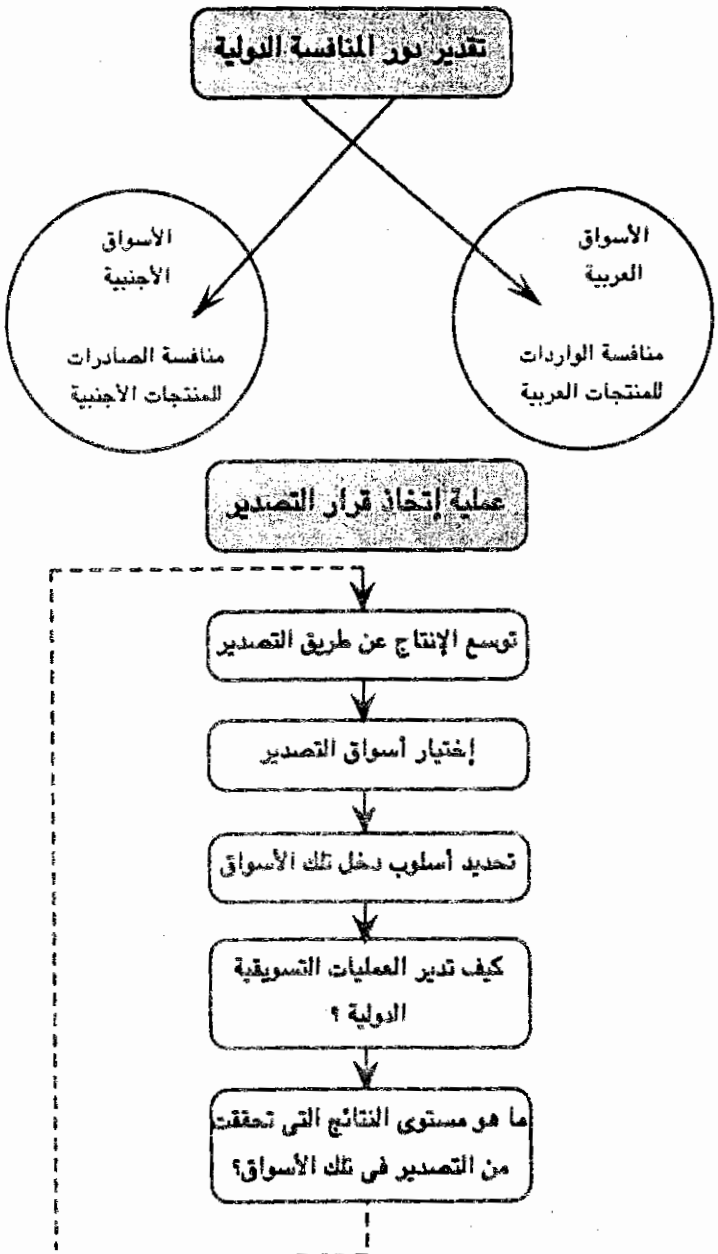
تقدير دور المنافسة الدولية
الأسواق العربية
منافسة الواردات للمنتجات العربية
الأسواق الأجنبية
منافسة الصادرات للمنتجات الأجنبية
عملية إتخاذ قرار التصدير
توسع الإنتاج عن طريق التصدير
إختيار أسواق التصدير
تحديد أسلوب دخل تلك الأسواق
كيف تدير العمليات التسويقية الدولية ؟
ما هو مستوى النتائج التى تحققت من التصدير فى تلك الأسواق؟

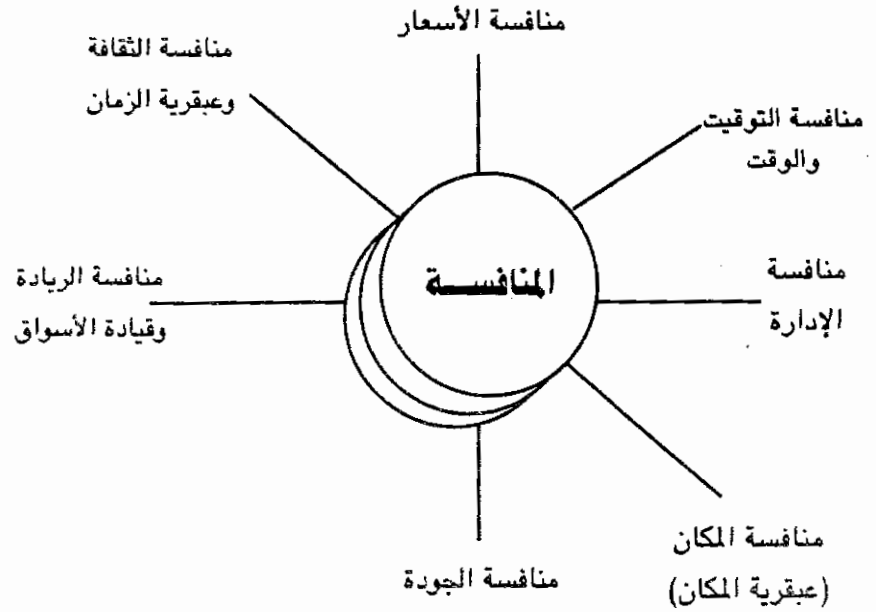

مناخ التجارة الدولية عام 1990 والتحرك نحو إقرار نتائج الجات في جولة أورجواي*:

1 – أدى نمو التجارة الدولية (1965 – 1980) إلى تطور الاقتصاد العالمي ، حيث نمت التجارة الدولية من 500 بليون دولار عام 1965 إلى 2 تريليون دولار عام 1980 أي بمعدل نمو سنوي وصل إلى 9.6 ٪، وتحقق هذا النمو الهائل بسبب :

(أ) تخفيض الحواجز الجمركية والإدارية في غالبية دول العالم .

(ب) تخفيض تكلفة النقل والاتصالات بين دول العالم .

(جـ) تطبيق غالبية دول العالم لاستراتيجية واضحة لتنمية الصادرات السلعية والخدمية .

2 – أدى الكساد العالمي عام 1980 إلى انخفاض التجارة العالمية ، مما ترتب عليه ركود اقتصادي في دول عديدة .

3 – ومن عام 1983 حتى 1991 زاد حجم الصادرات الدولية بنسبة 50٪ .

4 – تعتبر أمريكا أكبر دولة تجارية في العالم ، حيث حققت 11.3٪ من حجم صادرات العالم وحوالي 14.3٪ من حجم واردات العالم في عام 1990 .

---

* يمكن مراجعة هذه المؤشرات مع السنوات الحالية والمستقبلية إذا رغبنا في قياس الاتجاه العام .

5 – وتحسن المركز التجاري لكل من إيطاليا وكندا وهولندا وبلجيكا ، بينما تدهور المركز التجاري كل من روسيا والسعودية خلال نفس الفترة .

6 – ظهر في الساحة الدولية مصدرون جدد مثل كوريا الجنوبية ـ تايوان ـ سنغافورة ـ هونج كونج ، وبدأت الصين تتألق في التجارة الدولية .

7 – أدى ارتفاع القيمة الحقيقية للدولار (1987 – 1985) إلى تأثيرات على المصدرين في أمريكا والصناعات التي تواجه منافسة الواردات ، حيث انخفض حجم الصادرات بنسبة 14٪ وزادت بنسبة 45٪ (1980 – 1985) .

8 – كما أدى انخفاض قيمة الدولار (1985 – 1988) إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات (69٪ زيادة في حجم الصادرات وانخفضت الواردات بنسبة 26٪) .

9 – ومع ذلك حقق الميزان التجاري الأمريكي عجزًا في التسعينيات وصل الآن إلى 976 بليون دولار (159 بليون دولار عام 1987 ، 70 بليون دولار عام 1992) . وحتى يتحقق فائض تجاري لأمريكا مع تقليل هذا العجز ، لابد أن تقلل الدول صادراتها إلى أمريكا وتزيد من استيرادها من أمريكا .

10 – لا تستطيع الدول النامية التوسع في وارداتها من أمريكا ، كما أن لديها قدرة تصديرية محدودة بسبب مشكلة المديونية الدولية التي تعاني منها .

12 – ولا يبقى إذن في الساحة الدولية إلا اليابان وكندا والمجموعة الأوروبية وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج ، فتلك الدول هي التي تستطيع إحداث تكيف في تجارتها الخارجية للتواكب مع العجز التجاري الأمريكي ، ومن الطبيعي أنه لا توجد دولة ترغب في خفض صادراتها وزيادة وارداتها خوفًا من أن يؤثر ذلك على معدل نموها الاقتصادي في المستقبل . وأدى ذلك بدوره إلى سياسة حمائية في إدارة التجارة الخارجية الأمريكية .

13 – وأدت سياسة أوروبا الموحدة في الزراعة إلى تحويلها من مجموعة دول مستوردة للغذاء إلى أكبر مجموعة دول مصدرة للغذاء في أقل من عشرين عامًا ، (حيث تعطي المجموعة الأوروبية دعمًا يتراوح بين 40 – 50 بليون دولار سنويًا لتشجيع الإنتاج الزراعي الأوروبي) .

13 – فرضت الجماعة الأوروبية قيودًا على استيراد السيارات من اليابان كما فرضت شروطًا جديدة على نسبة القيمة المضافة بالمصانع اليابانية المقاومة في دول الجماعة الأوروبية .

14 – واستمرت الصراعات التجارية بين الجماعة الأوروبية وأمريكا بالنسبة لمنتجات الصلب والصناعات التكنولوجية والطائرة الإيرباص .

15 – بدأت اليابان تعلن شعارًا تستخدمه في مفاوضات التجارية :

"Japan that can say No."

16 – أعلنت الصين رفضها لتدخل أمريكا في سياسات حقوق الإنسان التي تتبعها الصين في أراضيها .

17 – بدأت الدول النامية في تطبيق سياسة جديدة في تجارتها الخارجية بفتح اقتصادياتها للواردات ومحاولة غزو الأسواق الخارجية بصادراتها . إلا أنه مع اتجاه الدول النامية نحو إحلال التجارة الخارجية محل الاقتراض الخارجي ، بدأت الدول الصناعية بفرض قيود على دخول أسواقها وخاصة بالنسبة للسلع كثيفة العمالة مثل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية .

18 – وظهرت الصراعات التجارية بين شركاء التجارة الدولية واضحة منذ عام 1990 وأكدتها المفاوضات التي بدأت منذ عام 1986 بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة والمعروفة باسم الجات كما قلنا سابقًا : General Agreement on Tariffs & Trade (GATT)

وهذه الاتفاقية هي المسئولة عن المحافظة على منظومة التجارة العالمية وتطويرها .

19 – ومن أهم خصائص بيئة التجارة العالمية :

1. منافسة شرسة .
2. مواقف تجارية متغيرة ذات حركة دائمة .
3. مصالح متعارضة .
4. مفاوضات تجارية مستمرة* .
5. مخاطر سياسية فائقة .
6. حروب تجارية وتهديدات مستمرة .
7. مكاسب متوقعة من التجارة الدولية .
8. تكتلات اقتصادية .

* المؤلف: كتاب "المفاوضات التجارية"، (1998)، الناشر ـ الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

9. ضغوط دولية . 10. استراتيجية عالمية التجارة .

20 – أين الدول العربية من هذا الإطار الجديد للتجارة العالمية ؟

2 – 11 مراجعة آليات الجات

1 – الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عبارة عن اتفاقية ملزمة لأعضائها والبالغ عددهم 105 حكومة تسيطر على 90٪ من حجم التجارة العالمية (متوقع أن يزداد هذا العدد مع الوقت) .

2 – وتهدف الاتفاقية إلى توفير مناخ فعال للمبادلات التجارية والمفاوضات التجارية بغرض تحرير التجارة ، حيث تتحقق سهولة لتدفق الاستثمار والأفراد والتجارة . ومن هنا تشارك الجات في إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في جميع دول العالم .

3 – وتمثل العلاقات بين الأطراف المتعاقدة في الجات إطارًا لضمان الحقوق والواجبات التجارية على النحو التالي :

(أ) الاتفاق حول مجموعة من القواعد والاتفاقيات التي تحكم السلوك التجاري للحكومات الأعضاء .

(ب) توفير إطار للتفاوض حول تحرير التجارة وفتح الأسواق .

(جـ) العمل على أساس محكمة لحسم المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء .

وقد أنشئت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المعروفة بالجات في أعقاب الحرب العالمية الثانية ضمن المؤسسات المتعددة الأطراف الرامية للتنمية الاقتصادية والمعروفة "بريتون وودز Bretton Woods" والتي يطلق عليها الآن :

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ولقد ساعد اللقاء الأول عام 1946 في لندن ، حيث ضم اللقاء 23 دولة من 50 دولة عملت على اقتراح ميثاق لمنظمة التجارة الدولية والتي أطلق عليها :

(ITO) International Trade Organization

وكان الميثاق يضم البنود التالية :

(أ) قواعد التجارة الدولية . (ب) قواعد العمالة .

(جـ) قواعد الاتفاقية السلعية . (د) شروط مزاولة التجارة .

(هـ) ترتيبات الاستثمار الدولي والخدمات .

وأدت الجولة الأولى من المفاوضات إلى تحرير 1/5 التجارة الدولية ، أي ما يقارب 10 بليون دولار نتيجة تخفيف القيود الجمركية بالنسبة لحوالي 45 ألف سلعة . وتحولت تلك الاتفاقات التي ذكرت في ميثاق منظمة التجارة العالمية إلى الاتفاقية العام للتعريفة والتجارة والتي أقرت ونفذت في يناير 1948 ، وكذلك تمت الموافقة على الجات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة في هافانا في مارس 1948 .

أعضاء الجات :

وصل عدد الدول الأعضاء في الجات في أكتوبر 1992 إلى 105 دولة مشاركة . وكان ضمن الدول الأولى في الجات (23 دولة) 11 دولة من الدول النامية وصل الآن إلى 2/3 الأعضاء . كما تعتبر كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أعضاءًا في الجات . كما يشارك في الجات غالبية دول أوروبا ورومانيا وبولندا والتشيك وسلوفاكيا في الجات وتشارك 27 دولة في الجات كعضو مراقب ، ويشارك صندوق النقد العربي ومنظمات أخرى كأعضاء منتسبة .

وتقدمت مصر لعضوية الجات عام 1970 ، ويوجد في الجات الآن 6 دول عربية أعضاء هي : مصر ـ الكويت ـ البحرين ـ موريتانيا ـ المغرب ـ تونس . وتقدمت السعودية والأردن وسوريا للعضوية مؤخرًا وتقدم الاتحاد السوفيتي للعضوية عام 1990 .

2 – 12 أساسيات عمل الجات

(أ) الشروط العامة :

1 – التجارة بدون تمييز .

2 – الحماية عن طريق الجمارك وليس بالقيود التجارية .

3 – تطبيق أساس مستقر في التجارة ـ ملزم للأطراف عن طريق التفاوض حول

مستويات الرسوم الجمركية من كل دولة لقوائم السلع المطلوب تحريرها . شريطة صعوبة العودة مرة أخرى للجمارك المرتفعة .

4 – تشجيع المنافسة العادلة : منافسة مفتوحة وعادلة وغير مصطنعة (إلغاء الدعم وتجنب الإغراق) .

5 – منع القيود الكمية على الواردات : (وهى مستخدمة في تجارة السلع والمنسوجات والصلب وهي صادرات الدول النامية) وتسمح الجات باستخدام القيود الكمية على الواردات في حالة واحدة فقط وهي صعوبات ميزات المدفوعات .

6 – إجراءات الوقاية والحصول على استثناءات من الجات .

7 – ترتيبات التجارة الإقليمية : تسمح الجات بإنشاء تكتلات تجارية تلغي الحواجز الجمركية بين دولها ، شريطة ألا تفرض قيود على التجارة مع بقية دول العالم ، ويتم ذلك إما بإنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة .

(ب) الشروط الخاصة بالدول النامية :

نظرًا لأن $^2/_3$ أعضاء الجات من الدول النامية ، لذلك تم إضافة شروط خاصة بالدول النامية (القسم الرابع من الاتفاقية) عام 1965 . وتنص الاتفاقية على ضرورة قيام الدول الصناعية بتقديم تسهيلات للدول النامية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية . وتم في عام 1979 – في جولة طوكيو – إضافة مبدأ التفضيلات العامة The Generalized System of Preferences (GSP) الذي تمنحه الدول الصناعية الكبرى الأعضاء في الجات إلى الدول النامية الأعضاء في الجات .

(جـ) استثناء الملابس الجاهزة والمنسوجات :

تم في عام 1974 التفاوض في الجات حول تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة والوصول إلى ترتيبات الألياف المتعددة ، والتي تعطي الدول الصناعية بمقتضاها حصصًا تصديرية لأكبر الدول النامية قدرة على التنافس . ولقد تم تجديد هذه الترتيبات عدة مرات آخرها في يوليو 1991 لفترة 17 شهرًا ، وضمن 41 دولة (وحساب الجماعة الأوروبية كشريك واحد) . وتفرض إجراءات الوقاية في الدولة في حالة حدوث مخاطر على الصناعات المحلية .

كيفية عمل الجات :

يعمل ممثلو الدول الأعضاء في الجات على التفاوض حول تحرير التجارة الدولية . وقد تشارك الصناعة والتجارة بالقطاع الخاص والتكتلات الاقتصادية في اجتماعات جولات الجات . ويوجد في جنيف المركز الرئيسي للجات الذي يمثل فيه سفراء عديد من الدول لدى الجات . وترسل الدول خبراء للإدلاء بآرائهم حول القضايا النوعية المتخصصية . ونادرًا ما يتم اجتماع الجات على مستوى الوزراء باستثناء جولة أورجواي الأخيرة . ومن أهم أجهزة الجات مجلس الأعضاء المتعاقدين وهو يجتمع 9 مرات في السنة ، ومن أهم بنود جدول أعماله : استعراض المنازعات التجارية ـ طلبات العضوية الجديدة ـ طلبات الاستثناءات ـ تقارير تقدم التجارة العالمية .

وتعمل اللجان بالجات على ... تطبيق ومتابعة تطبيق قرارات جولة طوكيو (وجولة أورجواي مؤخرًا) ، متابعة أعمال الدول النامية الأعضاء وخاصة إجراءات الوقاية لحماية ميزان المدفوعات وإدارة ترتيبات الألياف المتعددة ومراجعة الموازنة التقديرية للجات .

وعادة ما يتم التوصل لقرارات بالتشاور والإجماع وليس عن طريق حق الفيتو ، أما في حالات طلب الاستثناءات يحتاج الأمر موافقة ثلثي الأعضاء .

(أ) موقع التكتلات الاقتصادية في خريطة الجات :

لأي تكتل اقتصادي أو جماعي اقتصادية عضو في الجات صوت واحد في الاجتماعات والمفاوضات . ومن أهم التكتلات الأعضاء في الجات هي الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) والتي تضم 12 دولة ذات اتحاد جمركي واحد وسياسة تجارة خارجية وتعريفة جمركية واحدة ، حيث يتم تنسيق السياسات الفرعية في كل من جنيف وبروكسل .

كما تشارك دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في الجات بصوت واحد حيث تتماثل مصالحها وتشابه لدرجة كبيرة وهي تضم : ماليزيا ، أندونيسيا ، سنغافورة ، الفلبين ، تايلاند) .

وأحيانًا ما يكون للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة (EFTA)

(والذي يضم : استراليا ، أيسلندا ، النرويج ، فنلندا ، السويد ، سويسرا) موقفًا واحدًا في مفاوضات الجات .

ومن ضمن الاتحادات الأخرى ذات المواقف المنسقة في مفاوضات الجات مجموعة النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (SELA) ومجموعة دول أوروبا الشرقية .

(ب) السكرتارية العامة للجات :

تضم السكرتارية العام للجات حوالي 400 فرد يعملون في المقر الرئيسي للجات في جنيف برئاسة السكرتير العام للجات (وهو آرثر دانكل من سويسرا حتى الآن) . ويقدم الإحصائيون والاقتصاديون بالجات عديد من الدراسات والبحوث الخاصة بتحليل التجارة الدولية للدول للأعضاء . كما يعمل القانونيون في السكرتارية على حسم المنازعات التجارية بتطبيق قواعد وإجراءات الجات .

وتصل الميزانية التقديرية للجات اليوم حوالي 75 مليون فرنك سويسري . وتشارك الدول الأعضاء في الجات في الميزانية بنسب حصصهم في التجارة الدولية .

(جـ) مفاوضات التجارة متعددة الأطراف :

1 – جولة كنيدي (1964 – 1967) . 2 – جولة طوكيو (1973 – 1979) .

3 – جولة أورجواي (1986 – 1994) .

(د) حسم المنازعات التجارية :

يتم حسم المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في الجات عن طريق المشاورات والمواجهات . ويبدأ حسم المنازعات بين الأطراف المتنازعة الأعضاء في الجات عن طريق المشاورات الثنائية ، وإذا لم يتم حسم النزاع يتم عرض النزاع على لجان من 3 دول ليست ذات مصلحة في نزاع ، وتعمل تلك اللجان كمحاكم استماع لأطراف النزاع . ولقد اجتمعت تلك اللجان حوالي 100 مرة منذ عام 1947 ، ويمكن تعديل اللجنة بلجنة أخرى في حالة رفض الجهة المتضررة من قرار الحكم وموافقة الأطراف المتنازعة .

(هـ) مراجعة الجات للسياسات التجارية للدول الأعضاء .

جولات الجات :

الجولات	النتائج	عدد الدول المشاركة
جنيف 1947	تخفيض الرسوم الجمركية	23 دولة
آنيسي 1949	تخفيض الرسوم الجمركية	13 دولة
توركواي 1951	تخفيض الرسوم الجمركية	38 دولة
جنيف 1956	تخفيض الرسوم الجمركية	62 دولة
ديلون 1960 – 1961	تخفيض الرسوم الجمركية	62 دولة
كنيدي 1964 – 1976	1 – تخفيض الرسوم الجمركية 2 – تجنب الإغراق	62 دولة
طوكيو 1973 – 1979	1 – تخفيض الرسوم الجمركية 2 – تخفيض القيود الكمية 3 – تحسين آليات حسم المنازعات	102 دولة
أورجواي 1986 – 1994	1 – إضافة تحرير تجارة الخدمات 2 – الوصول للأسواق 3 – حقوق الملكية الفكرية	108 دولة

نتائج جولة طوكيو 1973 - 1978 :

عقدت جولة طوكيو على المستوى الوزاري في سبتمبر 1973 باليابان ، وتم التوصل إلى تخفيضات في الرسوم الجمركية في نوفمبر 1979 ، بالإضافة إلى إتفاقات حول بعض المقاييس غير الجمركية وإطار قانوني جديد للجات . ولقد تم تخفيض الرسوم الجمركية لآلاف من المنتجات الصناعية والزراعية وذلك من 7٪ إلى 4.7 في تسعة أسواق من أكبر الأسواق العالمية بالمقارنة لتخفيضات وصلت إلى 40٪ في نهاية الأربعينيات من هذا القرن .

كما قامت الدول الصناعية الدول الصناعية بخفض الجمارك وبعض القيود الأخرى للتأثير في تجارة المناطق الاستوائية ، مثل : البن ـ الشاي ـ الكاكاو ـ التوابل ـ وبعض المواد الخام والسلع النصف مصنعة . وقامت أيضًا بعض النامية ببعض

الترتيبات بالنسبة لوارداتها .

وفتحت الجولة المجال للتنافس حول المشتريات الحكومية في الدول الأعضاء في الجات ، وحول الالتزام بالمصنفات الفنية في الإنتاج وضرورات الفحص الفني والمعملي كأساس للحواجز التجارية . وقررت الاتفاقية عدم استخدام التراخيص كقيد على حرية التجارة مع الموافقة على نظام محايد للتنمية للأغراض الجمركية .

وتم في الجولة أيضًا تعديل وتطوير بنود مكافحة الإغراق وعدم استخدام الدعم السلعي ، لأغراض المنافسة المتكافئة في التجارة الدولية . وفيما يلي أهم المقاييس غير الجمركية التي توصلت إليها جولة طوكيو :

1 – يجب ألا يؤثر استخدام أي حكومة عضو في الجات للدعم على تجارة بقية الدول الأعضاء .

2 – يجب استخدام القيود الفنية في التجارة الدولية (الترتيبات الفنية والمواصفات النمطية لأغراض اللامة والصحة وحماية البيئة والمستهلك) دون التأثير في حجم واتجاه التجارة الدولية .

3 – يجب استخدام إجراءات تراخيص الاستيراد للأغراض التنظيمية فقط دون تقييد التجارة الدولية . كما يجب على الحكومات الأعضاء في الجات تبسيط إجراءات الاستيراد .

4 – تسعى الاتفاقية إلى توسيع نطاق التنافس حول المشتريات الحكومية للدول الأعضاء في الجات . وتؤكد الاتفاقية أيضًا على الشفافية في الإفصاح التجاري بالبيانات والقوانين والإجراءات الخاصة بالمناقصات الحكومية . وتنص الاتفاقية على تطبيق ذلك على كل عقد أو مناقصة منفردة تصل قيمتها إلى أكثر من 155 ألف دولار .

5 – إجراءات التثمين بغرض الربط الجمركي يجب أن تكون على أسس تجارية وواقعية . وللدول النامية الحق في تأخير تطبيق هذه القاعدة لفترة 5 سنوات .

6 – تحدد جولة طوكيو أيضًا شروط تطبيق سياسات مكافحة الإغراق السلعي (وتصريف السلع المغرقة والتي تباع بأسعار في الأسواق العالمية أقل من أسعارها في بلد المنشأ) .

وقد أكدت الاتفاقية في جولة طوكيو على تطبيق ترتيبات خاصة للسلع الزراعية وترتيبات أخرى متعددة الأطراف بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان (والتي طبقت في 1 يناير 1980) . ويؤكد مجلس اللحوم العالمي في الجات على أهمية تعاون المنتجين والتجار في الدول الأعضاء في تحرير التجارة الدولية للحوم من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة .

وتؤكد الترتيبات الدولية لمنتجات الألبان على التوسع في تحرير تجارة منتجات الألبان وضمان استقرار أسعارها في العالم لصالح كل من المستورد والمصدر ، وتجنب الفوائض والعجز وتقلبات الأسعار ، ولتشجيع التعاون في هذا القطاع الغذائي الحيوي .

وأخيرًا وافق الأعضاء في جولة طوكيو على إلغاء الرسوم الجمركية والمصروفات الإضافية بدءًا من 1 يناير 1980 على كل من طائرات الركاب وأجزاء الطائرات والإصلاحات اللازمة للطيران المدني . على أن تطبق تلك القيود على جميع الدول الأعضاء في الجات . ويشمل ذلك طائرات الركاب والهليكوبتر وطائرات التدريب وحفاظات الأوكسجين . ولقد طبقت تلك القواعد بدءًا من 1 يناير 1985 .

تخفيض الحمائية في التجاري الدولية في ظل الجات

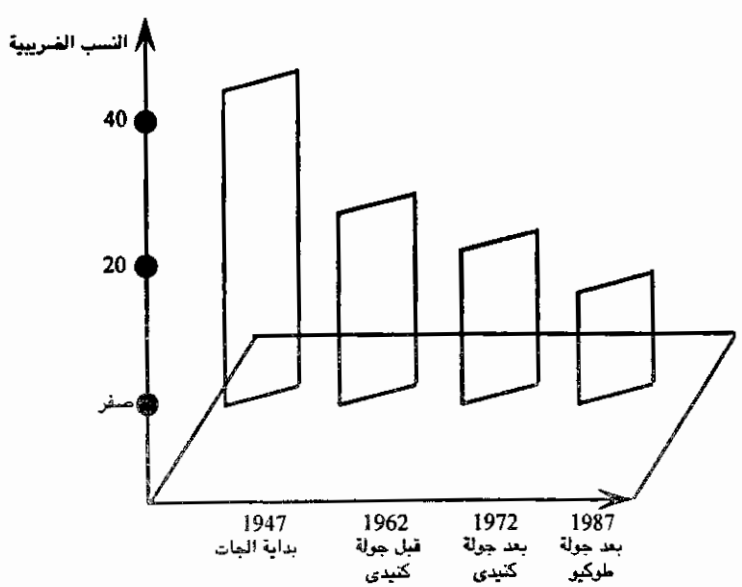

1 – أدى إلغاء القيود الجمركية إلى تحرير التجارة العالمية ومن ثم نمو التجارة وترتب على ذلك نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية وبعدها حلقة مفرغة .

2 – ولقد أدى التوجه نحو تثبيت أسعار الصرف وارتفاع أسعار البترول إلى كساد اقتصادي في الدول الصناعية ، وواكب ذلك أزمة ديون الدول النامية مما ضغط على منظومة التجارة متعددة الأطراف . وترتب على ذلك صعوبة لبعض الحكومات في التصرف اقتصاديًا برشد . وكانت المحصلة إغلاق بعض المصانع وارتفاع معدلات البطالة .

3 – وشهدت فترة السبعينيات تدهورًا في السياسات التجارية ، وخاصة مع استخدام الدعم السلعي للحاصلات الزراعية وللسلع الصناعية لأغراض التصدير ، بالإضافة إلى تطبيق سياسات مكافحة الإغراق ومحاربة الدعم في بعض الدول .

4 – كل ذلك وغيره من المتغيرات دعى أعضاء الجات إلى التوجه نحو الموافقة على قرارات أورجواي .

2 – 12 نتائج جولة أوروجواي

تم الاتفاق التجاري متعدد الأطراف على المستوى الوزاري للحكومات الأعضاء في الجات في سبتمبر 1986 في اجتماع بونتادل إست في أورجواي لاستكمال الأعمال التي تمت في نوفمبر 1982 بجنيف . وشملت المفاوضات ... تحرير تجارة السلع والتوسع فيها ، تقويم دور الجات في زيادة العضوية ، تحسين منظومة التجارة متعددة الأطراف ، وتشجيع التعاون بين الأعضاء في الربط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى .

وشارك في جولة أورجواري 108 دولة ، وتمت الموافقة على هيكل للمفاوضات ويشمل :

(أ) لجنة المفاوضات التجارية (TNC) وتضم 14 مجموعة .

(ب) مجموعة مفاوضات السلع (GNG) .

(جـ) مجموعة مفاوضات الخدمات (GNS) .

وتم عقد حوالي 400 اجتماع رسمي وغير رسمي توصلت إلى ما يقارب 1500 مقترح ،

وفيما يلي أهم نتائج جولة أورجواي :

1 – تخفيض الرسوم الجمركية على السلع بمتوسط قدره 30٪ .

2 – إلغاء وتخفيض بعض الرسوم غير الجمركية شاملة القيود الكمية ـ وتم الاتفاق على شروط وقواعد المنشأ والفحص اللازم قبل الشحن عن مكاتب القطاع الخاص .

3 – التحرير الكامل للمنتجات الاستوائية من كل الرسوم الجمركية والكمية بما يغطي حوالي ما قيمته 20 بليون دولار .

4 – التحرير الكامل لتجارة الأسماك والمنتجات السمكية ومنتجات الغابات والمعادن غير الحديدية .

5 – ضم الملابس الجاهزة والمنسوجات لاتفاقية الجات على أن يتم التحرير الكامل لجميع الألياف من الرسوم والقيود الجمركية ونظام الحصص بعد فترة سقوف زمنية تصل لعشرة سنوات من الآن .

6 – زيادة الدرة التنافسية في تجارة السلع الزراعية عن طريق تسهيل النفاذ للأسواق وتخفي الدعم ومنه قيود الفحوصات الفنية والحجر الصحي .

7 – الاتفاق حول ضمانات عدم الإغراق وتجنب قيود الاتفاقيات الثنائية للتصدير وتقديم التعويضات في حالات المخاطر والأضرار .

8 – إلغاء الدعم حتى تصبح المنافسة متعادلة بين الدول الأعضاء في الجات .

9 – تقليل فترات جسم المنازعات التجارية حتى تصبح فعالة في تشجيع التجارة الدولية .

10 – ضمان حقوق الملكية الفكرية للسلع محل التجارة ضمانًا لتجنب التقليد والسرقة .

11 – تنظيم الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة تجنبًا لتقييد التجارة الدولية أو عدم تحريرها .

12 – مراجعة الجات لشفافية وعلانية منظومة التجارة الدولية للدول الأعضاء .

13 – تجارة الخدمات ، اقتراح منظومة التجارة متعددة الأطراف للخدمات مع تقديم جدول تفصيلي لكل خدمة من الخدمات المقترح تحرير تجارتها .

قرار الانضمام للجات :

1 – تتقدم الدولة بطلب لسكرتارية الجات للانضمام لعضوية الجات بعد مراجعة نظام الجات وسياساته وآلياته وشروط العضوية .

2 – من خلال جلسات أسئلة وإجابات يتم اتخاذ قرار قبول الانضمام بعد تحديد جداول تحرير التجارة وعرضها على مجلس الجات .

3 – تستطيع الدولة بعد ذلك التوقيع على بروتوول التعامل مع الجات .

4 – قد يتم الاتفاق مع دولة ضمن اتحاد جمركى معين .

5 – تستطيع التكتلات الإقليمية كالمجموعة الأوروبية أو النافتا أو السوق العربية المشتركة أو غيرها من التكتلات الانضمام إلى الجات . ونطرح في ضوء هذا التحول الكبير :

خصائص ومهارات المدير العالمي :

خصائص المدير العالمي

التحول من ← إلى	
1 – معرفة كل شيء	قائد يسعى للتعلم
2 – الرؤية المحلية	الرؤية العالمية
3 – يتنبأ بالمستقبل بتحليل الماضي	يقوم بتحليل المستقبل
4 – يهتم بالأفراد	يهتم بالمؤسسة والعاملين
5 – يمتلك الرؤية	يقوم بتوضيح الرؤى للآخرين
6 – يستخدم السلطة والقوة	يستخدم القوة والإمكانات
7 – يملي الأهداف وطرق العمل على الآخرين	يحدد العمليات ويشارك في وضع الأهداف
8 – يتألق في قمة الهيكل التنظيمي	يشعر أنه عضو في فريق عمل واحد
9 – يقوم بتقييم الآخرين	يقوم بتقييم الآخرين ويحسن من أدائهم
10 – سجين أفكاره وثقافته	متعدد الثقافات والحضارات واللغات
11 – يسعى لثقة مجلس الإدارة والمساهمين فيه	يسعى لثقة أصحاب رأس المال والمستهلكين والعاملين .

مهارات المدير العالمي The Global Manager (GM) :

1 – القدرة على تطبيق المهارات الاستراتيجية العالمية .

2 – القدرة على إدارة التغيير .

3 – مهارة إدارة التنوع الثقافي ومجموعات المشترين .

4 – القدرة على العمل في ظل هياكل تنظيمية مرنة .

5 – القدرة على العمل على أساس فرق العمل وحلقات الجودة .

6 – القدرة على تحويل المعلومات إلى معرفة تنظيمية .

7 – مهارة اقتناص الفرص الدولية .

8 – فن إدارة الوقت والقضاء على المضيعات والتوقيت الاستراتيجي .

9 – مهارة التغلب على التهديدات والضغوط .

10 – القدرة على التفاوض التجاري الفعال كما يجب أن يعرف المديرون العرب :

كيف يُدار الاقتصاد العالمي الجديد . . . ؟

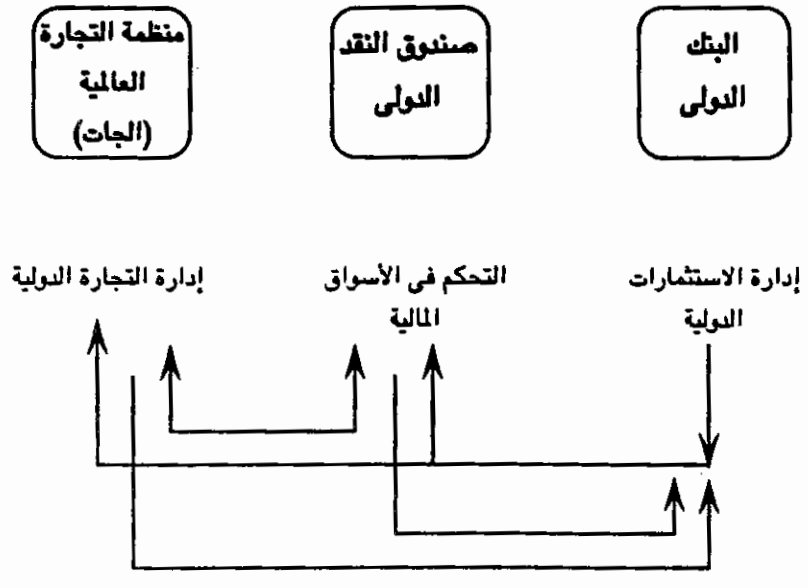

خصائص ومهارات المدير العالمي :

1 – قياس أثر القوة البيئية على المركز التنافسي للشركة العربية .

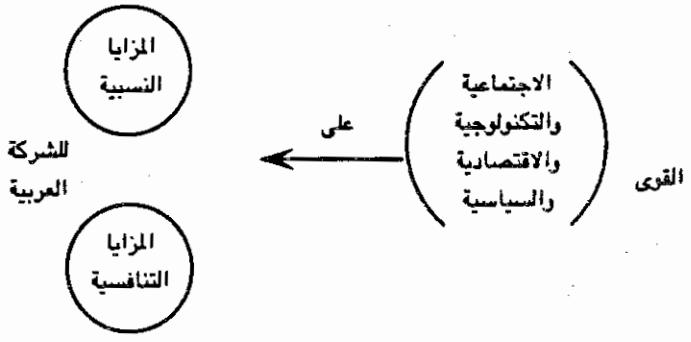

2 – تحليل الدول الأجنبية لتحديد :

(أ) أسواق التصدير . (ب) مصادر الاستيراد .

3 – تقليل القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة .

4 – الاتفاق على الحوافز التصديرية لتنشيط التجارة .

5 – بناء شبكة من الوسطاء التجاريين لربط المنتجين العرب بالمستوردين الأجانب .

إدارة التجارة الدولية (التصدير والاستيراد) :

1 – تقسيم الأسواق الدولية لقطاعات ومجموعات .

2 – اختيار استراتيجية دخول لكل سوق دولي للحفاظ على المزايا التنافسية للمنتج العربي .

3 – تبني رؤية طويلة الأجل للتعامل مع التجارة الدولية .

قوة المناخ العالمي للتجارة يجب تحليل :

1 – القوى القانونية والسياسية . 2 – القوى الاقتصادية .

3 – القوى الاجتماعية والثقافية . 4 – القوى التكنولوجية .

5 – القوى البيئية . 6 – التكتلات .

7 – المصالح .
8 – الاتفاقيات الثنائية .
9 – الاتفاقيات متعددة الأطراف .
10 – الحروب التجارية والاقتصادية .

التحليل التنظيمي والبيئي لاختيار استراتيجيات التسويق الدولي :

(أ) التهديد البيئي .
(ب) الفرص البيئية .
(جـ) الضعف التنظيمي .
(د) القوى التنظيمية .

استراتيجيات النمو الخارجي الدولي

1 – استراتيجية التكامل المتراجع .
2 – استراتيجية التكامل المتقدم .
3 – استراتيجية التكامل الأفقي .
4 – استراتيجية التنويع .
5 – استراتيجية المواجهة .
6 – استراتيجية الهجوم .
7 – استراتيجية الدفاع .
8 – استراتيجية قبول الواقع .
9 – استراتيجية الانسحاب .
10 – استراتيجية المصالح المشتركة .

2 – 13 نماذج التعامل مع المنظومة الجديدة للتجارة العالمية

1 – تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة TQM .
2 – ضغط التكلفة .
3 – التمييز السلعي .
4 – بناء العلامات التجارية الجديدة .
5 – الاحتفاظ بالثقافة والحضارة .
6 – فروع الشركات الدولية .
7 – الشركات المشتركة .
8 – الصفقات المتكاملة .
9 – التعاقدات والاتفاقات الثنائية .
10 – الاتفاقيات متعددة الأطراف .
11 – المنافسة
12 – المفاوضات التجارية متعددة المراحل .
13 – محاربة الإغراق .
14 – حماية المستهلك .
15 – الولاء السلعي .
16 – الثقافة التسويقية
17 – المكافآت والحوافز السلعية .
18 – سياسات التحميل السلعي .

19 – الاندماج .

20 – التكامل الأفقى والتكامل الرأسي .

21 – بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية .

التحول من التجارة الدولية إلى منظمة التجارة العالمية متعددة الأطراف :

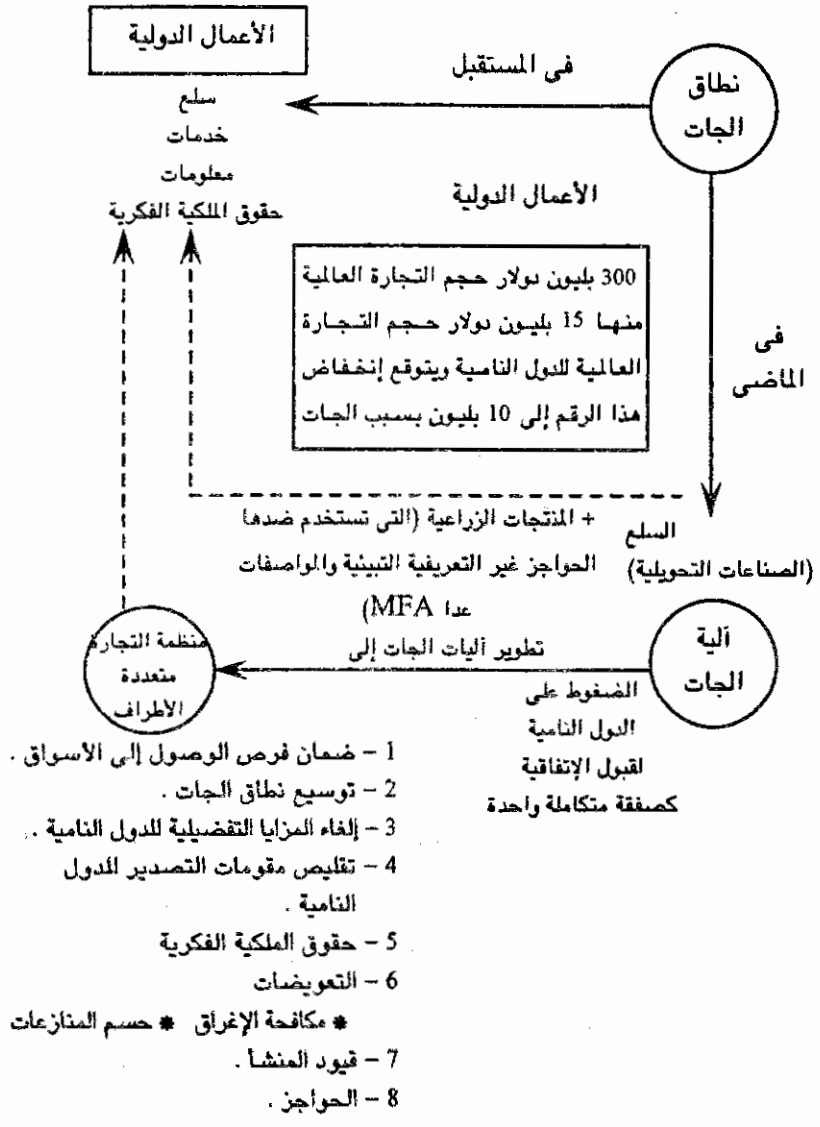

1 – ضمان فرص الوصول إلى الأسواق .
2 – توسيع نطاق الجات .
3 – إلغاء المزايا التفضيلية للدول النامية .
4 – تقليص مقومات التصدير للدول النامية .
5 – حقوق الملكية الفكرية
6 – التعويضات
* مكافحة الإغراق * حسم المنازعات
7 – قيود المنشأ .
8 – الحواجز .

مثال : دوافع تحرير تجارة الخدمات :

في أمريكا :

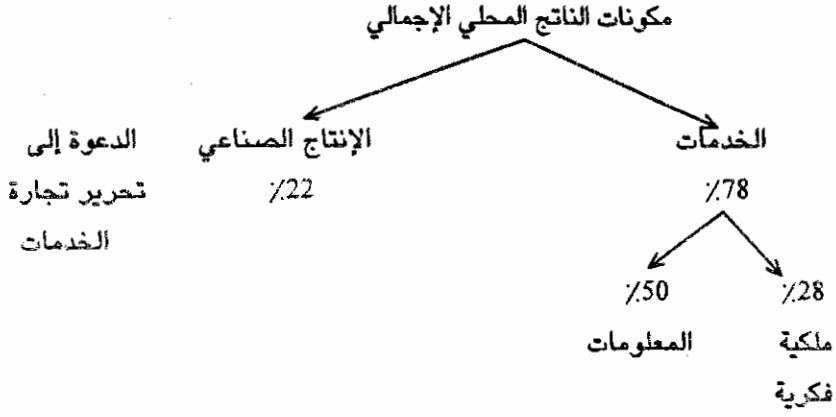

تحرير تجارة المعلومات :

* في أمريكا تمثل 50٪ من الناتج المحلي .

* 28-30٪ خدمات الملكية الفكرية (صادرات) .

* في ألمانيا 80٪ خدمات الملكية الفكرية (صادرات) .

ملاحظات عامة حول المفاوضات في الاتفاقية في أورجواي :

1 - تمثل موقف القوى العالمية وليس موقف الحكومات .

2 - الدول الأقل تصنيفًا لا تملك ميزة نسبية الآن .

3 - مصالح العالم متداخلة في عمليتي الإنتاج والسوق .

4 - سيطرة المصالح الأمريكية على الاتفاقية منذ عام 1947 .

5 - إعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية أكثر لوصولها إلى أسواق الدول المتقدمة (كأن الوصول بتنازل من الدول المتقدمة) .

6 - تعطي الدول المتقدمة تخفيضات أكبر في التعريفة الجمركية للدول النامية (النظام المصمم للأفضليات) .

7 – تحصل الدول النامية على مزايا على أساس الاستثناءات .

8 – تسوية المنازعات التجارية عن طريق التحكيم .

10 – تعلم الدول الصناعية أن الدول النامية دولاً مصدرة للمواد الأولية والحاصلات الزراعية والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية وعدد محدود من السلع الصناعية .

مصفوفة ضغوط وقيود تحرير التجارة العالمية :

	أثر الواردات الأجنبية :	**قيود على التصدير :**
الدول العربية	* تحرير إجراءات وتراخيص الاستيراد * تحرير تجارة المشتريات الحكومية * إجراءات الاستثمار (TRIMS) * تحرير تجارة الحاصلات الزراعية ـ إجراءات الوقاية ـ إجراءات المفاوضة ـ مكافحة الإغراق ـ تسوية المنازعات	* قيود قواعد المنشأ * الفحص المسبق للشحن * مكافحة الإغراق (في الأسواق) * الحواجز الفنية في التجارة . * إلغاء حصص صادرات المنسوجات (قيد) * إلغاء الدعم
	إمكانية الاستيراد من :	**فرص التصدير للدول الأجنبية :**
الدول الصناعية	* قيود حقوق الملكية الفكرية (الأدوية ـ البتروكيماويات TRIPS * ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية	* السقوف الزمنية

* النفاذ للأسواق = ضمان فرص الوصول إلى الأسواق .

* تحرير تجارة الخدمات = توسيع نطاق الجات .

* حقوق الملكية الفكرية IPR ← تعزيز آليات الجات

هل تستطيع الدول العربية تحقيق دخل إضافي من تجارة الخدمات ؟

مستقبل تجارة الخدمات :

1 – نظرًا للدور المتزايد في نسبة الخدمات في الناتج القومي الإجمالي في عدد من الدول العربية ، لذلك فمن المتوقع زيادة تلك النسبة مع تحرير التجارة .

2 – ولكن تحتاج الدول العربية إلى تحسين خدماتها (إدارة الجودة الشاملة) لمواجهة منافسة الخدمات الأجنبية .

3 – تحرير تجارة النقل (البحري / الجوي / البري) ... اختيارية .

4 – تحرير تجارة السياحة ... (الفنادق الدولية) .

5 – التعليم ... (الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية) .

6 – المستشفيات والصحة .. (المنافسة الدولية بفتح فروع في الدول العربي ـ الكمبيوتر والفيديوفون وإرسال الصور والتشخيص بالتقنية الحديثة) .

7 – المنافسة في المهن .

آثار الجات (أورجواي) على صناعات الدواء العربية* :

1 – تعتمد صناعة الدواء على التكامل الرأسي وتحتاج إلى استيراد حقوق الملكية الفكرية من الخارج ـ ومن المتوقع ارتفاع تكلفة الدواء بسبب ذلك .

2 – توقع منافسة الدواء المستورد للدواء العربي في الأسواق العربية .

3 – ارتفاع تكلفة المستلزمات المستوردة لإنتاج الدواء .

4 – فتح الأسواق لتصدير النباتات الطبية .

5 – تأثر فرص انتشار العلاج بالأعشاب الطبية .

6 – توقع زيادة ميزانيات البحوث والتطوير في شركات الأدوية .

7 – اتجاه الشركات العربية لزيادة نسبة المكون المحلي في إنتاج الدواء .

8 – اتجاه الشركات العربية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في إنتاج وتسويق الدواء .

9 – تحتاج شركات الدواء العربية إلى تكامل أفقي يضمن التسويق الكبير في الدول العربية .

---

* راجع كتب المؤلف : (1) إدارة المستشفيات ، (2) إدارة المستشفيات وشركات الأدوية ، (3) إدارة شركات الأدوية في ظل المنافسة العالمية .

10 – الاتجاه نحو توحيد العلامات التجارية والأسماء الفنية للمنتجات الدوائية

آثار الجات (أورجواي) على الخدمات المصرفية :

(1) الأهمية التي دعت لتحرير تجارة الخدمات المصرفية :

1 – 60٪ من GNP في DC أي في الدول الصناعية المتقدمة .

2 – يتحقق 21٪ من التجارة الدولية للعالم من القطاع المصرفي .

3 – التوسع في فروع البنوك والمؤسسات المالية في العالم .

4 – التوسع المصرفي في المناطق الحرة .

(2) الموقف* :

1 – صعوبة منافسة الخدمات المصرفية العربية لنظيرتها الدولية .

2 – يجب أن يكون التحرير تدريجيًا .

3 – تحتاج المصارف العربية إلى إعادة هيكلة بالتطوير التنظيمي OD قبل التنافس .

4 – صعوبة سيطرة المصارف الأجنبية في الأسواق العربية المصرفية .

5 – تقييد نشاط فروع المصارف العربية في أسواق المال الأجنبية .

6 – سوف تكون تكاليف الإعداد للمنافسة في الأجل القصير عالية .

(3) الخدمات المالية :

أصبحت خدمات سوق الأوراق المالية متاحة للأجانب بالبورصات العربية .

آثار الجات (أورجواي) على خدمات التأمين وإعادة التأمين :

1 – توقع انتشار شركات إعادة التأمين الأجنبية في الأسواق العربية .

2 – تدخل شركات التأمين الأجنبية بشكل مباشر في الأسواق العربية بعد فترة

---

* راجع كتب المؤلف : (1) تحديث البنوك (3 سنوات عمود أسبوعي في صحيفة العالم اليوم) ، (2) كتاب استراتيجيات تحديث البنوك (2004) ، القاهرة .

انتقالية تصل إلى 5 سنوات من تاريخ التوقيع .

3 – فرص التنسيق والتعاون بين شركات التأمين العربية لتقاسم المخاطر والمكاسب .

4 – سوف يخضع التأمين الدولي البحري والجوي والبري للمنافسة الشديدة .

5 – زيادة الوعي التأميني (ضد مخاطر الاستثمار ـ الصادرات) ومن ثم زيادة الطلب على خدمات التأمين .

آثار الجات (أورجواي) على الحاصلات الزراعية

(النقل ـ الإنتاج ـ التسويق ـ التصدير ـ الاستهلاك ـ الاستيراد)

1 – منافسة الواردات الزراعية للمحاصيل الزراعية .

2 – ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية .

3 – صعوبة التصدير الزراعي (المعايير العالمية ، الهيكل المؤسسي للتجارة الخارجية) .

4 – المقاييس الصحية .

5 – الاتجاه العربي نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية العربية .

6 – ارتفاع تكلفة إنتاج المياه في المستقبل .

7 – انخفاض الصادرات الزراعية العربية .

8 – الاتجاه نحو زيادة الإنتاج الزراعي العربي .

9 – ضرورة تعديل السلوك الاستهلاكي العربي من الخضر والفاكهة والقمح .

10 – إلغاء الدعم السلعي للحاصلات الزراعية .

11 – توقع بطالة في قطاع الزراعة .

12 – أمثلة استيراد قمح ارخص من إنتاجه عربيًا .

13 – عدم تحميل موازنة الدولة بتكاليف الدعم .

14 – الوصول للأسواق وإلغاء كافة الحواجز أمام المنتجات الغذائية سوف يغرق الأسواق.

15 – استمرار استخدام إعانات التصدير في الدول الأقل نموًا .

الآثار المتوقعة للجات على الاستثمارات :

يؤدي اقتراح نظام جديد للاستثمار الدولي إلى ترسيخ حقوق المستثمرين الأجانب ويفتح الباب لمزيد من MNC'S :

طلبات الدول النامية :

- اشتراطات المحتوى المحلي .
- الأداء التصديري .
- توازن التجارة والتصنيع .
- تعليمات المنتج .
- قيود التحويلات .
- نقل التقنية .
- نسبة المشاركة المحلية والترخيص .
- عدم المساس باعتبارات السيادة الوطنية .

يقابلها :

طلبات الدول الصناعية :

- عدم التمييز .
- المعاملة الوطنية .
- الحظر .
- الشفافية .
- مكافحة الإغراق .
- التعويضات .

ونوضح في الشكل التالي التشابكات التجارية العربية مع منظومة التجارة العالمية والمفاوضات متعددة الأطراف . حيث يتضح أهمية إعادة هيكلة التجارة العربية بالتركيز على الجودة والابتكار وتحسين القدرات التنافسية وأساليب الإدارة والتخطيط الاستراتيجي بعيدًا عن الارتجال والتخمين والفهلوة المسيطرة على بعض رجال الأعمال والشركات الآن .

التشابكات بين التجارة الدولية العربية وقوى المنظومة الجديدة للتجارة متعددة الأطراف

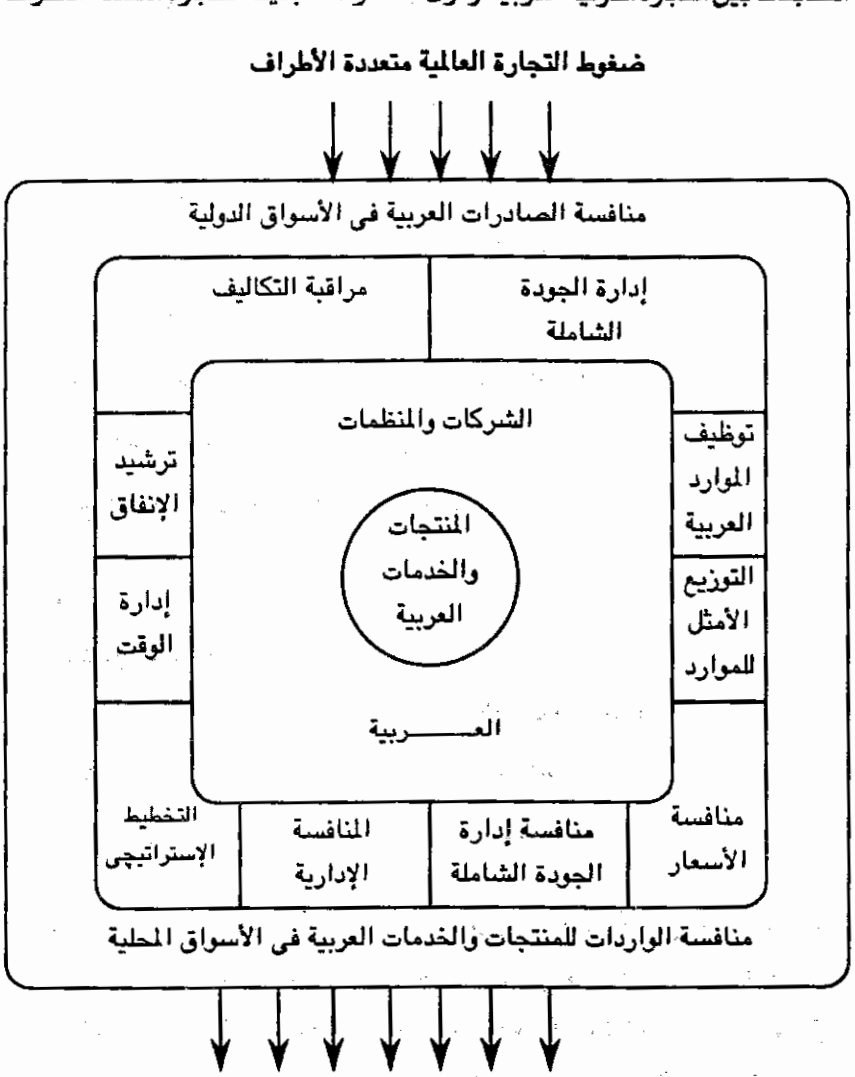

ملخص الفصل الثاني

عولمة التجارة وقرارات المديرين

أدى الفائض الإنتاجي في الدول الصناعية الكبرى إلى ضرورة فتح أسواق الدول الأخرى. هذا بالإضافة إلى أهمية التبادل التجاري حيث لا تستطيع واحدة أن تحقق الاكتفاء الذاتي في جميع السلع والخدمات . ونظرًا لأن الإنتاج الكبير الحجم وانخفاض تكلفة الإنتاج مع الجودة الكلية أديا إلى تحسين المراكز التنافسية وقرص التفاوض التجاري للدول الكبرى . لذلك سعت الدول الغنية إلى إنشاء الاتفاقية العامة للتصرفات والتجارة ودعوة الدول إلى الانضمام لتوسيع رقعة السوق العالمي . وكان الاستعمار الاقتصادي القديم في عقلية رجال الأعمال في الدول الصناعية عند البحث عن آلية جديدة لدخول الأسواق وخاصة بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حولت الأسواق إلى بورصات عالمية لكل سلعة أو خدمة . وليس هذا فقط ولكن كبر أحجام أساطيل النقل البحري والجوي وصناعة التأمين أعطت تلك الدول الكبرى الفرص للسيطرة على التجارة العالمية .

والسؤال الذي حاولنا الإجابة عليه في هذا الفصل كان : هل تؤثر البيئة العالمية للتجارة على قرارات المديرين العرب أم لا ؟ وكيف يجب أن نتعامل مع تلك الآليات والتحديات والتهديدات العالمي في التجارة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة حاولنا تشخيص آلية الاتفاقية العامة (الجات) والاتجاه المتنامي نحو عضوية الدول فيها وموقف الدول العربية من ذلك .